

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University Ahmed Draia of Adrar

Faculty of Economic, Commercial and
Management Sciences

Department of Economic Sciences



جامعة أحمد دراية - أدرار

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية

وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

شعبة : العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

العنوان:

تحليل عوامل انتقال اثر سعر الصرف
إلى المستوى العام للأسعار في الجزائر 1990-2021

إشراف الأستاذ:

صديقي عبد الكريم

إعداد الطلبة:

عبورة جلال

طواهرية غنية

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
عزيزي أحمد عكاشة	أستاذ محاضر " أ "	رئيسا
صديقي عبد الكريم	أستاذ مساعد " أ "	مشرفا ومقرا
فودوا محمد	أستاذ التعليم العالي	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University Ahmed Draia of Adrar
The central library

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة احمد دراية- ادرار
المكتبة المركزية
مصلحة البحث البيولوجرافي



شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): صديقي عبد الكريم

المشرف على مذكرة الماستر الموسومة بـ : تحليل عوامل انتقال أثر سعر الصرف الى المستوى العام للاسعار في الجزائر
1990-2021

من إنجاز :

الطالب(ة) عبورة جلال

الطالب(ة) طواهرية غنية

كلية : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم : العلوم الاقتصادية

التخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

تاريخ تقييم / مناقشة: 2022/05/31

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين
النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها. وبإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والإلكترونية (PDF).

امضاء المشرف:

ادرار في : 02 JUIN 2022

مساعد رئيس القسم:



تشكرات

للبحر أمواج وللزهور روائح وللرسائل مقدمات وللإنسان ذكريات خالدة تبقى راسخة ، والشكر

ترجمان النية وعنوان الإخلاص ، لذا نرفع خالص تشكراتنا

أولا الحمد للعلي العظيم الذي أماننا ومنحنا القوة و الإرادة على حمل مشعل العلم وسهل لنا الدراسة

والتعليم ، والصلاة والسلام على رسول الله صل الله عليه وسلم .

ثم نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المحترم الدكتور " صديقي عبد الكريم " الذي لم يبخل علينا

بمعلوماته وخبرته و إرشاداته ، جزاه الله عنا كل خير وزاده الله رفعة في العلم والدرجات .

والشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بمناقشة هذا العمل .

كما أتقدم بالشكر كذلك إلى رئيس قسم العلوم الاقتصادية وكل أساتذة القسم الذي كان لهم

الفضل بعد الله عزوجل في إنجاح هذه الدعوة والذين لم يبخلوا علينا بإرشاداتهم وتوجيهاتهم .

قائمة المحتويات:

المقدمة العامة	أ- د
الفصل الأول: الأدبيات النظرية للدراسة	9
تمهيد:	9
المبحث الأول : ماهية سعر الصرف	9
المطلب الأول: مفهوم و أنواع سعر الصرف	9
الفرع الأول: مفهوم سعر الصرف	9
الفرع الثاني: أنواع سعر الصرف	10
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة ومحددات سعر الصرف	13
الفرع الأول:العوامل المؤثرة في سعر الصرف	13
الفرع الثاني: تحديد أسعار الصرف	15
المطلب الثالث: مفهوم سعر الصرف وأنواع الأرقام القياسية للأسعار	16
الفرع الأول: مفهوم مؤشر الأسعار	16
الفرع الثاني: أنواع الأرقام القياسية للأسعار	16
الفرع الثالث: المرجعية النظرية لانعكاس أثر سعر الصرف على مؤشر الأسعار	16
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	21
المطلب الاول:الدراسات العربية	21
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية	26
المطلب الثالث: علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة	32
الفصل الثاني: التحليل والقياس	33
تمهيد:	34

34	المبحث الأول: خاص بالتحليل
34	المطلب الأول : تطور سعر الصرف في الجزائر
37	المطلب الثاني: تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر
40	المطلب الثالث:تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على مؤشر الأسعار لـ حالة الجزائر
40	الفرع الاول: تطور الكتلة النقدية في الجزائر
42	الفرع الثاني: علاقة سعر الصرف بمؤشر الأسعار
43	المبحث الثاني: الدراسة القياسية
43	المطلب الأول: منهجية الدراسة
45	المطلب الثاني: نتائج الدراسة
53	المطلب الثالث: تحليل وتفسير النتائج
54	المطلب الرابع: مناقشة وتحليل النتائج
57	الخاتمة العامة
60	قائمة المصادر والمراجع

قائمة الجداول:

الصفحة	الجدول
34	جدول رقم 01 يوضح تطورات سعر صرف الدينار الجزائري للفترة 1990-2021.
37	جدول رقم 02 يوضح تطورات المستوى العام للأسعار في الجزائر للفترة 1990-2021
40	الجدول رقم 03 يوضح تطورات الكتلة النقدية في الجزائر لفترة الدراسة
45	الجدول رقم 04: نتائج اختبار السكون
46	جدول رقم 05 نتائج اختبار الحدود
47	الجدول رقم 06 تقدير معادلة الأجل القصير
48	الجدول رقم 07: معاملات النموذج في الأجل القصير
50	الجدول رقم : 08 تقدير معادلة الأجل الطويل.
52	جدول رقم:09 اختبار "بروش-باغان-غودفري

قائمة الأشكال

الصفحة	الشكل
37	المنحنى رقم: 01 يوضح تطورات سعر صرف الدينار الجزائري.
40	المنحنى رقم: 02 يوضح تطورات معدل النمو السنوي لمؤشر أسعار المستهلك في الجزائر
42	المنحنى رقم: 03 يوضح تطور معدل النمو السنوي الكتلة النقدية في الجزائر
42	المنحنى رقم: 04 نجمع فيه تطور الدينار و مؤشر الأسعار.
43	الشكل رقم: 05 المجموع التراكمي للبواقي المتابعة cusum
45	المنحنى رقم: 03 يوضح تطور معدل النمو السنوي الكتلة النقدية في الجزائر
53	الشكل رقم: 06 اختبار توزيع الأخطاء العشوائية:

مقدمة

مقدمة عامة:

تسعى معظم الدول إلى تبني سياسات نقدية فعالة، لتحقيق استقرار نقدي ومالي في جميع قطاعات ومستويات الاقتصاد الكلي، وهذا ما يؤثر على القطاع الخارجي، الذي أصبح استقرار سعر الصرف فيه من الأولويات حيث يعتبر ركيزة أساسية لاستقطاب وتوفير المناخ المناسب للاستثمار، والمحافظة على استقرار الأسعار، وفي هذا المجال نجد الدول النامية والتي يغلب عليها طابع الحساسية لصدمات أسعار الصرف، أو صدمات أسعار النفط تعمل على الحد من آثار تقلبات أسعار الصرف على متغيراتها الاقتصادية الكلية.

حيث عرف العالم عدة تغيرات اقتصادية وسياسية ساهمت في تبني مجموعة من الأنظمة النقدية، انطلاقاً من نظام الصرف بالذهب ليتم التخلي عن هذه القاعدة، وهذا ما أدى إلى انعقاد مؤتمر برتن وودز عام 1944 إلا أنه هو الآخر تم التخلي عنه مع إعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن عدم قابلية تحويل الدولار إلى ذهب والقيام بتخفيض قيمة الدولار عام 1971، ومن بعدها تم التحول إلى نظام جديد بعد عقد اتفاقية جمايكا يعرف بنظام الصرف المعموم أو الحر وذلك بترك تحديد أسعار الصرف وفق قانون العرض والطلب أي وفق قانون السوق، وهنا يسمح بتدخل السلطات للحد من التقلبات المفاجئة والحادة في سعر الصرف.

فلكل بلد من بلدان العالم الوحدات النقدية الخاصة بها، فالعملة الوطنية هي الأداة العامة في الوفاء بجميع الالتزامات الناشئة عن المعاملات الاقتصادية داخل الوطن فهي تتخذ أساساً للتعبير عن قيمة كل سلعة من السلع المختلفة، وهناك فارق بين المدفوعات الداخلية والمدفوعات الخارجية، فالمدفوعات الداخلية تتم بواسطة وحدة النقد أو العملة الوطنية، أما المدفوعات الخارجية فتتضمن وحدات نقد أو عملات متعددة تخص الدول الأطراف في التبادل الدولي، وهذا ما أظهرته الأنظمة النقدية المتعاقبة في أهمية أداة سعر الصرف في التجارة الخارجية ونظام المدفوعات الدولي، لذا أصبح تقدير أثر انتقال صدمة سعر الصرف إلى الأسعار المحلية أمراً ضرورياً لقياس مقدار استجابة هذه الأخيرة للتغير الغير منتظم في سعر الصرف، خاصة لنسبة لبلد نامي كالجزائر يتميز اقتصاده بطابعه الريعي، وهشاشة نظامه المالي والمصرفي، وقيمة عملته المغالى في تقييمها .

وفي الغالب يتعرض سعر الصرف لتقلبات وتغيرات مستمرة ينجر عنها مخاطر في المعاملات الاقتصادية الدولية، وللوقاية من حدوث خسائر كبيرة وجب إتباع تقنيات لتقادي أو تغطية هذه المخاطر، وذلك لارتباط سعر الصرف بالعديد من العوامل كالتضخم الذي هو عبارة عن ارتفاع في المستوى العام للأسعار والذي ينتج عنه انخفاض في قيمة العملة وكذا القوة الشرائية لوحدة النقد، ولتحديد أسباب ارتفاع مستويات الأسعار في الاقتصاد يتم الاستعانة بالأرقام القياسية للأسعار حيث تستخدم لقياس التغيرات للأسعار.

وتستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال الاهتمام المتزايد بدراسة سعر الصرف ، خاصة وأن الهزات الأخيرة والتخفيضات المتتالية التي تعرض لها سعر الصرف الجزائري أمام عملات الدول الأخرى ، أثارت العديد من الأسئلة لدى الخبراء والمحللين الاقتصاديين على التأثيرات التي تنجم على انعكاساتها على عدم استقرار المستوى العام للأسعار في الإقتصاد الوطني خلال سنة معينة ، وبناءا على ما تقدم يمكن طرح إشكالية الدراسة كما يلي:

أ - إشكالية الدراسة : يعد سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على المستوى العام للأسعار ، فهي ظاهرة تواجهها الدول، فالزيادات المفردة في الأسعار تضعف القوة الشرائية للمستهلكين، تلتهم الأجور والأرباح، تعيق حوافز العمل، ويعد سعر الصرف من أهم القضايا والظواهر التي كانت محل نقاش بين آراء وأفكار المدارس الاقتصادية، وبما أنه يعتبر أداة ربط بين اقتصاديات مختلف دول العالم وتأثيره على النشاط الاقتصادي للدولة من خلال آثاره على المستوى العام للأسعار في الإقتصاد .

من خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية :

كيف تؤثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على المستوى العام للأسعار في الجزائر ؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية نذكرها فيما يلي:

1. ماهي العوامل المؤثرة في سعر الصرف؟
2. ماهي مخاطر تقلبات سعر الصرف ؟
3. هل هناك أثر لتقلبات سعر الصرف على مؤشر الأسعار ؟

ب - فرضيات الدراسة :

للإجابة على الأسئلة المطروحة يمكن وضع جملة من الفرضيات التي تكون منطلقا للدراسة كالاتي:

1. علاقة سعر الصرف والمستوى العام للأسعار علاقة تأثير أحادية طويلة الأجل.
2. يتأثر سعر الصرف، بكثير من المتغيرات منها التضخم.
3. إن مخاطر تقلبات سعر الصرف مرتبطة بالتقلبات التي تحصل في العملة المتعامل بها.
4. يوجد أثر موجب معنوي ضئيل لسعر الصرف على مؤشر أسعار الإستهلاك في الإقتصاد الجزائري .

ت- مبررات اختيار الموضوع :

توجد عدة أسباب دفعتني لإختيار هذا الموضوع دون غيره من المواضيع الأخرى نذكر أهمها:

1. ارتباط الموضوع بتخصص إقتصاد نقدي وبنكي الذي نزاول فيه دراستنا .
2. اهتمامنا بالمالية، ومحاولة فهم أسعار الصرف والمستوى العام للأسعار .
3. التعرف أكثر على الأساليب المستخدمة في هذا المجال الذي هو قيد الدراسة .

4. تنمية المعرفة العلمية الذاتية فيما يخص هذا الموضوع .

ث - أهمية الدراسة وأهدافها :

إن الهدف من هذا البحث هو محاولة دراسة وإظهار أهمية وأثر تغير سعر الصرف على المستوى العام للأسعار، في ظل التخلي عن نظام الصرف الثابت والتوجه نحو أنظمة الصرف العائمة أو المرنة تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة إيجاد الرابط وتبيان طبيعة التأثير الذي يمكن أن تحدثه تغيرات أسعار الصرف على مجموعة من المتغيرات وأهمها المستوى العام للأسعار .

ح - حدود الدراسة : حددت دراسة الموضوع في إطارين زمني ومكاني، حيث الإطار المكاني يمثل في العينة المنتقاة للدراسة والمتمثلة في الجزائر قصد إبراز علاقة سعر الصرف بالمستوى العام للأسعار ، أما الإطار الزمني فيتمثل في الفترة الممتدة من 1990 - 2021.

خ - منهج البحث والأدوات المستخدمة :

نظرا لطبيعة الموضوع استندنا للمنهج الوصفي في دراستنا للجانب النظري وذلك من خلال التعرض لمفاهيم عامة حول سعر الصرف و المستوى العام للأسعار ، و اعتمدنا على منهج تجريبي لدراسة قياسية لأثر سعر الصرف على المستوى العام للأسعار .

د - مرجعية الدراسة :

➤ قادوس مقداد عبد الجبار حامد ، إختيار نظام الصرف الأمتل للدينار الأردني ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الإقتصادية والمالية ، جامعة الأردن، 1999.

➤ حاتم فاعور الهنداوي ،ميكانيكية إنتقال الأثر النقدي في الإقتصاد الأردني ، مذكرة ماجستير، تخصص إقتصاد ، جامعة الأردن ، 2001.

➤ مشهور هذلول بربور ، العوامل المؤثرة في إنتقال أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن 1985-2006 ، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية ، تخصص مصارف ، جامعة الأردن 2008.

➤ شل وفي عمير، التضخم والنمو الإقتصادي تقدير عتبة التضخم دراسة قياسية مقارنة لدول الغرب العربي 1980-2014، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة تلمسان 2018-2019.

ذ- صعوبات البحث :

اعترض سبيلنا في انجاز هذا البحث جملة من الصعوبات أهمها:

1. صعوبة الحصول على المعلومات والإحصائيات المتعلقة بالمتغيرات الإقتصادية الكلية للإقتصاد الجزائري .

2. تضارب الإحصائيات والبيانات المقدمة على الإقتصاد الجزائري بين البنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات.

3. دراسة العديد من المواضيع ورسالات الماجستير واستخلاص الجانب المطلوب للبحث.

ر- هيكل البحث :

تم تقسيم البحث إلى فصلين :

حيث يتميز موضوع البحث بالشمولية والانتساع صعب علينا حصره والتطرق لجميع جوانبه، وهذه أهم الصعوبات المختلفة التي بعون الله تم تجاوزها ومن أجل الإلمام بالموضوع والإحاطة بأهم جوانبه ارتأينا تقسيمه إلى فصلين ، حيث نتناول في الفصل الأول الأدبيات النظرية للدراسة ، المبحث الأول تم التطرق إلى ماهية سعر الصرف والمبحث الثاني الدراسات السابقة ، أما الفصل الثاني فقد تم التطرق إلى التحليل والقياس معرفة الأثر والعلاقة بين المتغيرين لسعر الصرف والمستوى العام للأسعار.

الأدبيات النظرية
للدراسة

تمهيد:

تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم السياسات الاقتصادية في الوقت الحالي، إذ أنها تعبر عن مجموع توجهات لتصرفات السلطات النقدية والتي لها انعكاسات على نظام مواقع سعر الصرف ولتوضيح كل هذا سوف نتطرق في هذا الفصل إلى مفاهيم عامة لسعر الصرف تلي ذلك أنواع سعر الصرف ، ثم المحددات والعوامل المؤثرة في سعر الصرف مع التطرق إلى الدراسات السابقة ذي صلة بموضوع البحث.

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف .

المطلب الأول: مفهوم و أنواع سعر الصرف.

الفرع الأول: مفهوم سعر الصرف.

هناك تعاريف عديدة لسعر الصرف لنذكر منها ما يلي:

- يعرف سعر الصرف بأنه النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني أو هو ما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدة أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبي.¹
 - يعرف سعر الصرف الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية وكثيرا ما يكون الأداة الأكثر فاعلية عندما يقتضي الأمر تشجيع الصادرات وتوفير الواردات²
 - هو عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات.³
 - هو وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة.
 - هو أداة ربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف.⁴
- فمن خلال ما سبق يمكن تعريف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى أجنبية، وفي الواقع هناك طريقتان لتسعير العملات وهما:

¹د/شمعون شمعون- البورصة (بورصة الجزائر)، دار الأطلس للنشر والتوزيع 1994 ص 139

²د/محمود حميدات - مدخل للتحليل النقدي - ديوان المطبوعات الجامعية.الجزائر 1966 ص 105

³د/ عبد المجيد قدي- المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- ديوان المطبوعات الجامعية.الجزائر. 2003/2004 ص

103

⁴د/ الطاهر لطرش- تقنيات البنوك- ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر (2005) الطبعة الخامسة ص 96.

* **التسعير المباشر:** هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، وفي الوقت الراهن قليل من الدول تستعمل طريقة التسعير المباشر وأهم الدول التي تستعمل هذه الطريقة هي بريطانيا العظمى، وفي المركز المالي في لندن، يقاس الجنيه الإسترليني كما يلي: 1 جنيه إسترليني = 3.476 فرنك فرنسي.

* **التسعير غير المباشر:** فهو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، ومعظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة في التسعير بما في ذلك الجزائر، ففي الجزائر يقاس \$ الأمريكي بعدد من الوحدات من الدينار كما يلي: \$1 = 59.67 دج.

الفرع الثاني : أنواع سعر الصرف

عادة ما يتم التمييز بين عدة أنواع من سعر الصرف:

1- سعر الصرف الاسمي: هو مقياس عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار العملات بين بعضها البعض، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض، وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد فارتفاع سعر عملة ما يؤثر على الامتياز بالنسبة للعملات الأخرى.

ينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر الصرف الرسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر الصرف الموازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف إسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد¹

2- سعر الصرف الحقيقي: يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم فمثلا ارتفاع مداخيل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات لأن هذا الارتفاع في العوائد لم يؤدي إلى أي تغيير في

¹د/ عبد المجيد قدي- المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- ديوان المطبوعات الجامعية.الجزائر. 2004/2003 ص

$$TCR = \frac{TCN / Pd_z}{1\$ / P_{us}} = \frac{TCN.P_{us}}{Pd_z}$$

أرباح المصدرين وإن ارتفعت مداخيلهم الإسمية بنسبة عالية، فلو أخذنا بلدين كالجائر والولايات المتحدة الأمريكية يكون سعر الصرف كالتالي:

حيث: TCR : سعر الصرف الحقيقي

TCN: سعر الصرف الاسمي

P_{us} : مؤشر الأسعار بأمريكا

P_{dz} : مؤشر الأسعار بالجائر

تعطينا $1\$/P_{us}$ القدرة الشرائية للدولار الأمريكي في أمريكا أما TCN/P_{dz} فتعطينا القدرة الشرائية للدولار في الجائر، وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجائري مقابل الدولار يعكس الفرق بين القدرة الشرائية في أمريكا والقدرة الشرائية في الجائر، وكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للجائر.¹

3- سعر الصرف الفعلي: يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى ويمكن قياسه باستخدام مؤشر لاسبيرز « Lasperes » للأرقام القياسية.

$$\left\{ \begin{array}{l} TCNE = \frac{\sum_p Z_p X_0^p (e_t^p / e_t^r)}{\sum_p X_0^p (e_0^p / e_0^r)} \times 100 \\ \Rightarrow TCNE = \sum_p Z_p INER_{pr} \times 100 \end{array} \right. \quad TCNE = \sum_P Z_P \frac{(e^{pr})_t}{(e^{pr})_0} \times 100$$

حيث: $(e^{er})_0 (e^{er})_t$ سعر صرف عملة البلد ؛ بالعملة المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي:

$INER_{pr}$ مؤشر سعر الصرف الثنائي الاسمي في سنة القياس مقارنة بنسبة الأساس.

¹د/ عبد المجيد قدي- المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية- ديوان المطبوعات الجامعية. الجائر. 2004/2003 ص

e^p_0 و e^p_t سعر صرف عملة البلد مقارنة بالدولار في سنة القياس t أو سنة الأساس 0 .

e^r_0 و e^r_t سعر صرف العملة المحلية مقومة بالدولار في سنة القياس t أو سنة الأساس.

X^p_0 قيمة الصادرات إلى الدولة P في سنة الأساس ومقومة بعملتها وهي تستخدم كوزن ثابت للدولة P في حساب مؤشر لاسبيرز.

Z_p حصة الدولة P من إجمالي صادرات الدولة المعنية r مقومة لعملة هذه الأخيرة .

يمكن لسعر الصرف الفعلي أن يختلف من حيث قيمته، بالنظر إلى إمكانية إختلاف عدة عوامل مثل سنة الأساس، قائمة عملات لبلدان المتعامل معها والأوزان المعتمدة في تكوين السلة، فإذا كان هدف المؤشر هو قياس أثر تغيير سعر الصرف على عوائد الصادرات، فستستخدم الصادرات الثنائية في تحديد أوزان المؤشر، أما إذا كان الهدف هو قياس الأثر على ميزان المدفوعات فستستخدم الواردات الثنائية في تحديد الأوزان، وإذا كان الهدف هو قياس عوائد صادرات سلعة أو عدد من السلع لبلد ما إلى العالم فتستخدم حصص البلدان المنافسة من الصادرات العالمية في تكوين الأوزان في المؤشر، أما بالنسبة لسنة الأساس فيتم اختيار سنة يكون فيها اقتصاد البلد المعني قريبا من التوازن.¹

4- سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر إسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية ومن لأجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج، لابد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية.

ويمكن التعبير عن هذا المعدل من خلال العلاقة التالية:

$$= \sum_p Z_p \frac{(e^{pr})_t}{(e^{pr})_0} \times \frac{(p_t^p / p_t^r)}{(p_0^p / p_0^r)} \times 100 \quad TCRE = \left\{ \sum_p \frac{X_0^p (e^{pr})_t / X_0^p (e^{pr})_0}{(p_0^p / p_0^r) / (p_t^p / p_t^r)} \times 100 \right\}$$

$$TCRE = \sum_p Z_p IRER_{pr} \times 100$$

¹د/ عبد المجيد قدي - نفس المرجع. ص 105-106

حيث: P_t^P و P_0^P : مؤشر أسعار الدولة P في سنتي القياس والأساس على التوالي.

P_t^R و P_0^R : مؤشر الأسعار المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي.

$IRER^{PR}$: مؤشر سعر الصرف الثنائي الحقيقي، ويعكس سعر الصرف عملة الشريك التجاري

بالعملة المحلية، مع الأخذ بعين الاعتبار تطور مؤشر أسعاره مقارنة بمؤشر الأسعار المحلية .

المطلب الثاني : العوامل المؤثر ومحددات سعر الصرف:

الفرع الأول : العوامل المؤثرة في سعر الصرف

توجد هناك مجموعة عوامل رئيسية تؤثر في سعر الصرف هي مستويات الأسعار النسبية، التعريفات الجمركية والحصص، تفضيل السلع الأجنبية على المحلية والإنتاجية. وسنبين الآن كيف يؤثر كل عامل من هذه العوامل على سعر الصرف مع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها:

وسنفترض أن أي شيء يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية بالنسبة للسلع الأجنبية يؤدي إلى رفع قيمة العملة المحلية لأن السلع المحلية سوف يستمر بيعها جدا حتى عندما تكون قيمة العملة المحلية مرتفعة وبالمثل أي شيء يؤدي إلى زيادة الطلب على السلعة الأجنبية بالنسبة للسلع المحلية يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية لأن السلع المحلية سيستمر بيعها جدا فقط إذا كانت قيمة العملة المحلية منخفضة.

1- مستويات الأسعار النسبية: حسب نظرية تعادل القوة الشرائية، عندما ترتفع أسعار السلع المحلية (مع بقاء أسعار السلع الأجنبية ثابتة) ينخفض الطلب على السلع المحلية ويتجه سعر العملة الوطنية نحو الانخفاض حيث يمكن الاستمرار في بيع السلع المحلية بطريقة جيدة، وعلى العكس إذا ارتفعت أسعار السلع الأجنبية بحيث أن السعر النسبي للسلع المحلية ينخفض فإن الطلب على السلع المحلية يزداد ويمثل قيمة العملة الوطنية نحو الارتفاع لأن السلع المحلية سيستمر بيعها جيد حتى مع ارتفاع قيمة العملة المحلية وفي الفترة الطويلة، فإن ارتفاع مستوى الأسعار في دولة ما (بالنسبة إلى مستوى السعر

الأجنبي) تسبب في انخفاض قيمة عملتها و انخفاض مستوى الأسعار النسبية مما يتسبب في ارتفاع قيمة عملتها.¹

2- التعريفات الجمركية والحصص: إن الحواجز على التجارة الحرة مثل التعريفات الجمركية (الضرائب على السلع المستوردة مثلا) والحصص (القيود على كمية السلع التي يمكن استيرادها) يمكن أن تؤثر في سعر الصرف.

ونفترض أن أمريكا قد فرضت تعريفية جمركية أو حددت حصة على الطلب الياباني إن فرض أن هذه القيود على التجارة يزيد من الطلب المحلي على الطلب الأمريكي ويمثل سعر الدولار إلى الارتفاع لأن الطلب الأمريكي سيستمر يباع جيدا حتى مع ارتفاع قيمة الدولار، فالتعريفات قيمة عملة الدولار في الفترة الطويلة.

3- تفضيل السلع الأجنبية على السلع المحلية: فالزيادة في الطلب على صادرات دولة ما يتسبب في ارتفاع عملتها في الفترة الطويلة، وعلى العكس فإن الزيادة في الطلب على الواردات تسبب في انخفاض قيمة العملة المحلية (الوطنية).

4- الإنتاجية: إذا أصبحت دولة أكثر إنتاجية من غيرها من الدول الأخرى فان منظمات الأعمال في هذه الدول يمكن أن تخفض أسعار السلع المحلية، بالنسبة لأسعار السلع الأجنبية وتظل تحقق أرباحا والنتيجة هي زيادة الطلب على السلع المحلية وميل سعر العملة المحلية إلى الارتفاع لأن السلع المحلية ستستمر تباع جيدا عن القيمة المرتفعة للعملة، ومع ذلك فإذا تدهورت إنتاجية الدولة بالنسبة للدول الأخرى، فإن السلع التي تنتجها تصبح نسبيا عالية الثمن وتميل قيمة عملة الدولة إلى الانخفاض، ففي الفترة الطويلة كلما زادت إنتاجية دولة ما بالنسبة إلى الدول الأخرى ترتفع قيمة عملتها.

وآخر ما نصل إليه أنه إذ أدى عامل من العوامل السابقة إلى زيادة الطلب على السلع المحلية بالنسبة إلى السلع الأجنبية، فإن العملة المحلية ستزداد قيمتها وإذا أدى أي عامل منها إلى انخفاض الطلب النسبي على السلع المحلية، فإن العملة المحلية ستخضع لقيمة عملتها.²

¹د/ محمود حميدات - مدخل للتحليل النقدي - ديوان المطبوعات الجامعية.الجزائر 1966 ص 111.

²د/ محمود حميدات - مدخل للتحليل النقدي - ديوان المطبوعات الجامعية.الجزائر 1966 ص 111.

الفرع الثاني: تحديد أسعار الصرف

نميز ثلاثة حالات:

أ- الحالة الأولى: وهي حالة العملات التي يتم تحديد سعر صرفها عن طريق الارتباط المباشرة بعملة التدخل، فهذه العملات تظل أسعارها ثابتة عبر الزمن باتجاه العملة المرتبط بها مادامت السلطات النقدية للبلد المعني لم تحدث أي تغيير في سعر الارتباط المركزي للعملة.

ب- الحالة الثانية: هي حالة التعويم الحر دون أي ارتباط ويتم هنا تحديد سعر صرف عملة البلد في سوق صرف حرة باستمرار فليس هناك سعر صرف ثابت بين هذه العملة وعملة التدخل أو أي سلة من العملات وإنما يتغير السعر بسوق الصرف يوميا حسب تقلبات العرض والطلب، تتأثر هذه التقلبات بدورها بالتوقعات والحاجيات المختلفة للمتعاملين في السوق من جهة وبالمؤشرات الإقتصادية والنقدية للبلد من جهة أخرى، وقد تتدخل السلطات النقدية أحيانا وعند الضرورة للحيلولة دون المبالغة في المضاربات والحفاظ على النظام في المعاملات المصرفية داخل السوق.

ج- الحالة الثالثة: هي حالة الارتباط بسلة من العملات وهنا إما أن تربط الدول عملتها بحقوق السحب الخاصة التي هي عبارة عن سلة يصدرها صندوق النقد الدولي من خمس عملات لكل منها وزن معين، ونشير هنا إلى أن سعر الارتباط ودقة الهوامش تختلف حسب الأقطار أو ترتبط هذه الدول عملتها بسلة من العملات على شكل سلة حقوق السحب الخاصة، تعكس أوزانها نسب التوزيع الجغرافي لتجارتها الخارجية. كما تعتمد الدول أيضا عملة للتدخل (غالبا الدولار الأمريكي) يتم بها إرساء القيمة المحددة يوميا في سوق الصرف للعملة الوطنية.¹

¹د/ محمود حميدات - مدخل للتحليل النقدي - ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر 1966 ص 109-110.

المطلب الثالث: مفهوم مؤشر الأسعار وأنواع الأرقام القياسية للأسعار.
الفرع الأول : مفهوم مؤشر الأسعار.

التعريف الأول :الأرقام القياسية للأسعار هي المؤشر العام لقياس الأسعار اعتمادا على سنة الأساس ويجب أن تكون هذه السنة خالية من التقلبات العرضية و الأزمات الاقتصادية
التعريف الثاني :الرقم القياسي هو أداة إحصائية لقياس تغيرات مجموعة من البيانات بالمقارنة مع أساس معين وبمعنى آخر يقيس الرقم القياسي متوسط تغيرات في أسعار أو كميات مجموعة من السلع بالمقارنة مع فترة زمنية معينة أو مع سوق معينة تعتبر أساس المقارنة¹
الفرع الثاني: أنواع الأرقام القياسية للأسعار.

1- الرقم القياسي لأسعار الجملة : إن هذا المؤشر يتصدى للدلالة على التغير النسبي في مستوى أسعار المواد التي يجرى التعامل فيها بأسواق الجملة، وقد يشق هذا الرقم القياسي من عدة أرقام يعبر كل واحد منها عن مستوى أسعار فئة معينة من المواد، ويعكس تكلفة إنتاج و أرباح المنتجين وتجار الجملة فقط ويعكس هذا الرقم التغير في المستوى العام للأسعار في أسواق الجملة ، ويعاب على هذا الرقم وجود فجوة .
زمنية بين وصول سلع إلى أماكن بيعها وانتقالها إلى أسواق الجملة² .

2- الرقم القياسي لأسعار التجزئة : يعكس الرقم القياسي لأسعار التجزئة التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية للنقود، وذلك من خلال تتبع التغيرات التي تحدث في أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد الوطني ويتم إعداد هذا الرقم بالاعتماد على أسعار رسمية دون الأخذ في الاعتبار الأسعار الفعلية التي تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب أو الأسعار التي يسري التعامل بها في السوق السوداء ويتم إعداد الرقم القياسي لأسعار التجزئة بالاعتماد على طريقة العينات التي تقوم على اختيار النمط الإنفاقي لعينة تمثل شرائح في المجتمع³.

الفرع الثالث : المرجعية النظرية لانعكاس أثر سعر الصرف على مؤشر الأسعار

يتم التطرق لها من خلال توضيح جملة من المفاهيم المتمثلة في:

¹ صديقي عبد الكريم، دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على مؤشر الأسعار في الجزائر، مجلة الحوار الفكري، تلمسان، 2017، ص ص 293-294.

² السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص 222

³ - شل وفي عمير، التضخم والنمو الاقتصادي تقدير عتبة التضخم دراسة قياسية مقارنة لدول المغرب العربي 1980-2014 ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة 2018، ص - 47 تلمسان، 2017 ،

1. مفهوم انتقال أثر سعر الصرف

يعرف بأنه نسبة تغير أسعار الواردات بالعملة المحلية نتيجة لتغير سعر الصرف بنسبة 1% ما بين البلد المصدر والمستورد، وعليه فإن انعكاس آثار سعر الصرف يعود إلى تأثير أسعار الصرف على التضخم المحلي¹، كما أن درجة انعكاس أثر سعر الصرف إلى الأسعار المحلية تزداد بدرجة أكبر في البلدان التي تعتمد بشكل كبير على الاستيراد² - الجزائر مثلا -.

وعليه فإن مفهوم انعكاس أثر تغيرات سعر الصرف إلى الأسعار المحلية يعبر عن تغير لسعر الصرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية على المستوى العام للأسعار أو بالتحديد على أسعار الواردات باعتبار أن هذه الأخيرة تؤثر على أسعار السلع المحلية، وبالتالي يعتبر سعر الصرف قناة لنقل إجراءات السياسة النقدية بشكل خاص والاقتصادية بشكل عام إلى أسعار السوق

2. مفهوم تخفيض أو انخفاض القيمة الخارجية للعملة الوطنية:

يعتبر التخفيض في قيمة العملة الوطنية قرار تتخذه السلطات النقدية،³ مضمونه تدنيه قيمة العملة الوطنية، حيث يهدف أساسا إلى إعادة التوازن في ميزان المدفوعات وآثار تخفيض مرتبطة أساسا بأهمية المبادلات الخارجية، وكذا الهيكل الاقتصادي للبلد المعني، فالدول تقوم بتغيير قيمة عملتها الوطنية فهذا يعني أنه أصبح بالإمكان الحصول عليها بمقدار من العملة الأجنبية أقل من السابق وفي إطار اتفاقيات بريتون رودز فإن تغير وإعادة النظر في قيمة العملة كان يعتبر كإجراء عادي لكنه استثنائي لا يمكن اتخاذه في حالة العجز الأساسي في المدفوعات.⁴

إن عملية تخفيض العملة Dévaluation تتم بصورة متعمدة بعد اتخاذ القرار من طرف السلطات الاقتصادية وتكون هذه العملة في إطار نظام سعر الصرف ثابت هذا عكس الانخفاض Dépréciation الذي يحدث تلقائيا نتيجة لتضارب قوى العرض والطلب في سوق وتتم هذه العملية في إطار نظام سعر الصرف عائم⁵، إذ أن الحديث عن التخفيض يجعلنا نشير إلى عملية دفع قيمة العملة أو إعادة التقييم Déévaluation*، التي هي عملية عكسية بالنسبة لعملية التخفيض.

¹ Koray alper September 2003, "EXChange rate pass-through to domestic prices in Turkish economy" -middle east technical university, p6.

² Jonathan McCarthy, November 1999, ' Pass-Through Of Exchange Rates And Import Prices To Domestic Inflation In Some Industrialised Economies', Bank For International Settlements Working Papers, No.79, p13.

³ MILET Obravich, « Les effets de la dévaluation française de 1958 » les aides d'organisations paris 1970, p15.

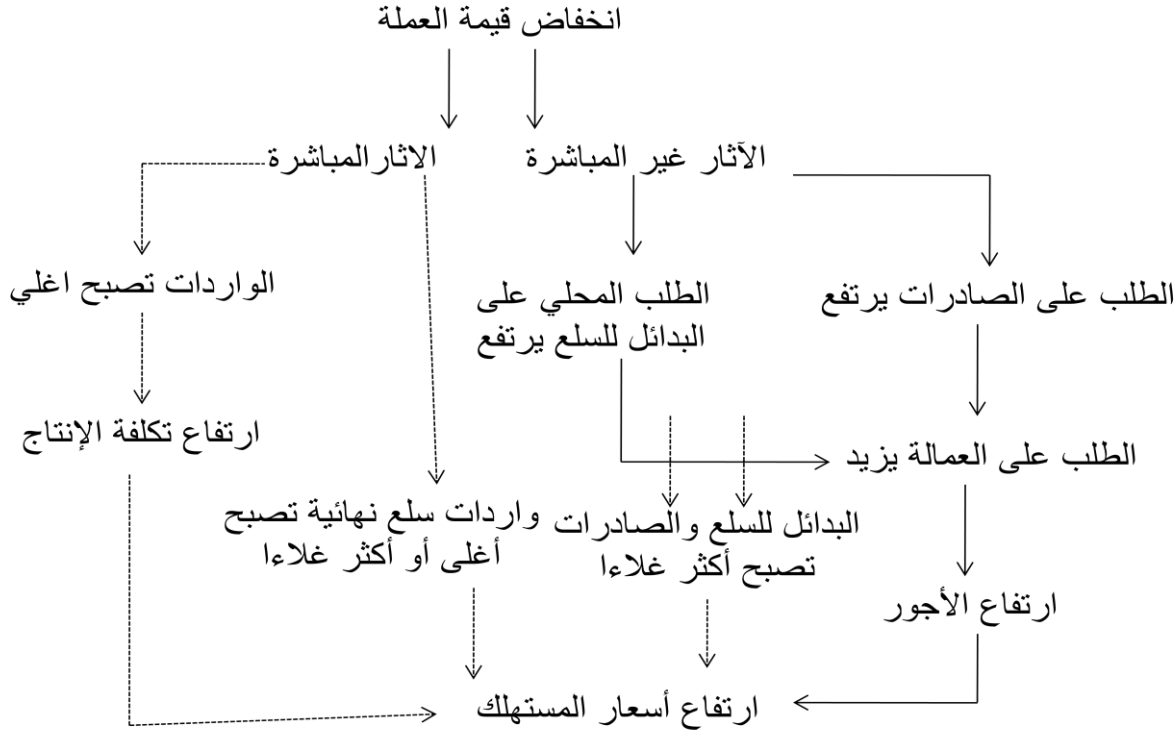
⁴ Dominique plihon « les taux de change » édition, la découverte, paris 1991, p 91.

⁵ Dominique plihon, Op cit p92.

*تبقى هذه العملية حالة استثنائية، إن لم نقل معدومة بالنسبة للبلدان النامية، لأن الاختلالات التي تعاني منها موازين المدفوعات هذه الدول، غالبا ما تظهر في صورة عجز، فانه ينبغي علينا معرفة فعالية الحالة الأولى، في تصحيح العجز في ميزان المدفوعات، وستقتصر على هذه الحالة.

3. مفهوم انتقال آثار سعر صرف في حالة انخفاض قيمة العملة:

في العديد من الدراسات لوحظ بأن الأسعار المحلية تستجيب بشكل أكبر عند انخفاض قيمة العملة المحلية منه عند ارتفاع قيمتها، ويرجع هذا جزئياً إلى أهمية تأثير ارتفاع مستوى العام للأسعار. الشكل.....: الآثار الانتقالية من انخفاض سعر الصرف إلى أسعار المستهلك.



المصدر :

Thérèse laflèche, **The impact of exchange rate movements on consumer prices**, the article, Bank of Canada Review, 1996-1997,p23.

يعبر هذا المخطط عن العلاقة بين انخفاض قيمة العملة وارتفاع أسعار المستهلك فلانخفاض قيمة العملة آثار مباشرة وآثار غير مباشرة، فتعزى الآثار غير المباشرة لانخفاض أسعار الصرف إلى زيادة الطلب على السلع المحلية المصدرة نتيجة انخفاض أسعارها بالنسبة للمشتري الأجنبي حيث ترتفع أسعار هذه السلع في الداخل مما يؤدي بالإفراد إلى اقتناء سلع أخرى بديلة وهو ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج لتغطية الطلب الخارجي وبالتالي تزداد العمالة، أما الآثار المباشرة فعند انخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية سيرتفع ثمن السلع المستوردة بالعملة المحلية نتيجة انعكاس أثر الانخفاض حيث أدى إلى ارتفاع الواردات من السلع النهائية والمواد الأولية.

4. نظرية تعادل القوة الشرائية:

يعود الفضل في المعالجة الحديثة لهذه النظرية إلى **غوستاف كاسل** في أوائل العشرينيات من القرن 20م وتتعلق الفكرة الأساسية لهذه النظرية من كون أن القيمة التوازنية للعملة في المدى الطويل تتحدد بالنسبة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، بمعنى أن سعر الصرف لعملة ما يتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل والخارج، ومن هنا فإن تكلفة شراء سلع ما على سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية لا بد أن تكون مساوية لتكلفتها شرائها في بريطانيا، وهذا يعني أنه إذا كانت دولة D تعرف معدل تضخم أعلى من ذلك السائد في الدولة E فإن الدولة D تسعى إلى رفع وارداتها من منتجات الدولة E، لأن الأسعار هناك تكون أقل إرتفاعاً، وفي نفس الوقت تتخفف صادرات الدولة D لأن أسعار منتجاتها تكون أكثر إرتفاعاً، ومن نتيجة ذلك ظهور عجز تجاري للدولة D وهذا ما يؤدي إلى إتجاه الدولة D نحو تخفيض عملتها مقارنة بعملة الدولة E وتحقيق قيمة تعادل جديدة.

وعليه فإن:

سعر الصرف الآني للعملة في ز₀

مؤشر السعر في الخارج

سعر الصرف الآني المتوقع للعملة في ز₁ = مؤشر السعر في الداخل

ولقد تم إختيار هذه النظرية فتبين أنها ذات دلالة في المدى الطويل أكثر منها في المدى القصير كما أن العملات القليلة الأهمية في حركة رؤوس الأموال الدولية أقل إستجابة لنظرية تعادل القدرة الشرائية. إلا أن هذه النظرية تطرح بعض القضايا العالقة منها:

- إختلاف أساليب قياس التضخم حسب نوع الأسعار المعتبرة أسعار إستهلاك، أسعار الإنتاج، أسعار الصادرات والواردات...إلخ.
- طول مدة تصحيح أسعار الصرف بالنسبة للأسعار غير المحددة بالدقة، ونفس الأمر بالنسبة لسنة الأساس.
- هناك عناصر أخرى من غير الأسعار تؤثر على الميزان التجاري وميزان المدفوعات خاصة مرونة الطلب بالنسبة للدخل وبالنسبة للأسعار، وكذلك مرونة الصادرات والواردات بالنسبة لنفس المتغيرين.
- إن نظرية تعادل القدرة الشرائية لا تتعلق إلا بميزان العمليات الجارية وليس بكامل ميزان المدفوعات.
- تعتقد هذه النظرية أنه يمكننا تقدير معدل التضخم في كل البلدان بغض النظر عن تطور الأنظمة الإحصائية والإعلامية.
- تتوفر السلطات الإقتصادية على وسائل أخرى يمكن بواسطتها التأثير على عجز ميزان المدفوعات.
- وجود بعض السلع والخدمات التي لا تدخل ضمن نطاق التجارة الدولية لعدة إعتبارات.
- هناك عدة عوامل أخرى مؤثرة على تحديد أسعار الصرف مثل: تغيير أذواق المستهلكين وظهور المنتجات البديلة...إلخ.

- هناك مشكل في تمييز المتغير التابع والمستقل ذلك أن النظرية تفرض مستوى الأسعار متغير مستقل وسعر الصرف هو المتغير التابع.
- يمكن لدولة ما تقدير ما إذا كانت عملتها مقيمة بشكل أعلى أو أقل بالنظر إلى تعادل القدرة الشرائية. و يتوقف نجاح تعادل نظرية القدرة الشرائية على:
 - * سيادة حرية التجارة الدولية، ذلك أن وجود القيود من شأنه تسوية الأسعار.
 - * سيادة حرية تحويل النقود من دولة إلى أخرى وعدم إخضاع ذلك لنظم المراقبة.¹

¹د/ عبد المجيد قدي- المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية- ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 2003/2004 ص

Literature Review : الدراسات السابقة :

تعد الدراسات المتعلقة بأسعار الصرف من الدراسات الاقتصادية المتخصصة والتي تتبناها مؤسسات دولية كصندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي وبنك التسويات الدولي بالإضافة إلى السلطات النقدية المحلية (البنوك المركزية) ، وذلك بهدف مساعدة هذه الدول (على الاستفادة من نتائج هذه الدراسات) في إدارة سياسة أسعار الصرف بكفاءة لتحقيق أهداف السياسة النقدية ، لذلك نجد أن كثيرا من هذه الدراسات هي دراسات تطبيقية مباشرة وعلى نماذج من دول منفردة أو مجموعة من الدول .

ومعظم الدراسات المنشورة والتي أطلع عليها الباحث هي دراسات أجنبية ، أما الدراسات العربية فقد تناولت بصورة غير مباشرة انتقال وانعكاس أسعار الصرف مع التركيز أساسا على إدارة سياسة أسعار الصرف .

ويمكن تقسيم الدراسات في هذه الأطروحة والتي تناولت أثر انتقال أسعار الصرف بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى دراسات عربية وأجنبية كالتالي :

المطلب الأول : الدراسات العربية .

1-1 دراسة (النجداوي ، 1992) بعنوان: تحليل أثر المتغيرات النقدية على ميزان المدفوعات الأردني .

ركزت الباحثة في دراستها على مناهج معالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات مع التركيز على المنهج النقدي في معالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات الأردني والذي يركز على الاختلال التوازني في سوق النقد على أساس فائض عرض أو فائض الطلب على النقود، وقامت الدراسة على فرضية أن الظاهرة النقدية هي التي تؤثر على ميزان المدفوعات الأردني وإن استجابة ميزان المدفوعات للتغيرات السلعية ضعيف ، في حين أن أثر التغيرات المالية والنقدية كبير عليه بالإضافة إلى افتراض أن تصحيح أوضاع ميزان المدفوعات هو مسؤولية الإدارة النقدية .

وتناولت الدراسة مجموعة من العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات إذ أكدت الباحثة على أهمية عامل المستوردات ، بالإضافة إلى مجموع العوامل النقدية التي تؤثر على ميزان المدفوعات كعامل تباطؤ معدلات النمو في الدول الصناعية والذي يؤدي إلى تراجع طلب الدول الصناعية على صادرات الدول النامية ، مما يعني انخفاضها وتراجع وضع الحساب الجاري فيها .

مع افتراض الباحثة أن تأثير هذا العامل ضعيف أصلاً لضعف حجم ص إيرادات الدول النامية إلى الدول المتقدمة ، كما أن الأخذ بالاعتبار العامل الأول (المستوردات) يعني بالضرورة الأخذ بهذا العامل . كما حددت الباحثة أسعار الفائدة الأجنبية الحقيقية (والتي تؤدي إلى زيادة تكلفة الاقتراض وخصوصاً البلد كالأردن) بالإضافة إلى عاملي العجز المالي وأسعار الصرف الحقيقية كعوامل داخلية تؤثر على ميزان المدفوعات الأردني ، وذلك من خلال الزيادة في إجمالي الطلب الذي يعزى إلى السياسات الحكومية التوسعية التي أدت إلى عجز مستمر ، مما يعني الضغط على ميزان المدفوعات نتيجة استمرار هذا الطلب والذي سينعكس على معدلات التضخم المحلية ، فإذا قامت السلطات بتثبيت سعر صرف العملة (كما هو الحال في الأردن منذ العام 1996) ولم ترغب بتخفيض سعر الصرف الاسمي مع الفارق بين معدلات التضخم المحلية والإجمالية فإن سعر الصرف الحقيقي سيرتفع .

واستخدمت الباحثة لاختبار فرضيات الدراسة التحليل الإحصائي من خلال معادلة الانحدار البسيط (Simple Regression) وخلصت الباحثة إلى إنه يمكن تصحيح اختلالات ميزان المدفوعات الأردني إذا تمكن البنك المركزي الأردني من التحكم في مقدار الائتمان المحلي وذلك من خلال حسن استخدام أدوات السياسة النقدية .

1-2 دراسة (جرادات ، 1997) بعنوان :

الانفتاح الاقتصادي الأردني وأثره على فعالية السياسات المالية والنقدية .

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى انفتاح الاقتصاد الأردني على الخارج باستخدام مؤشرات الانفتاح الاقتصادي وأثر ذلك على فاعلية السياسات المالية والنقدية في الأردن في الفترة من العام 1973 - 1993 ومقارنة انفتاح الاقتصاد الأردني لمجموعة من الدول .

استخدم الباحث الأسلوب الإحصائي الوصفي والتحليل القياسي لإثبات فرضيات الدراسة وهي أن الأردن منفتح اقتصادياً وبدرجة عالية وأن ارتفاع درجة الانفتاح يؤدي إلى خفض المضاعف النقدي ويقلل من فعالية السياسات المالية والنقدية وأن استقرار الاقتصاد المحلي مرتبط باستقرار الاقتصاد العربي والعالمية .

وتوصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الأردني يعتمد بشكل كبير على الخارج من خلال قنوات وآليات الارتباط الخارجي ، إذ إنه يعاني من اختلالات هيكلية نتيجة الاعتماد الكبير على المساعدات الخارجية ، وحساسية الاقتصاد الأردني لتقلبات الموارد الخارجية التي لا تخضع للسيطرة .

كما أوضحت الدراسة بأن معدل التضخم المحلي يعتمد على معدل نمو عرض النقد الاسمي والانحرافات في قانون تعادل القوة الشرائية ، وأن معدل النمو في الإنتاج الحقيقي يعتمد على زيادة الطاقة الإنتاجية كما ويرتفع الميل الحدي للاستيراد في الأردن والذي يقلل مضاعف السياسة النقدية ، وبالتالي يحد من فاعلية السياسات المالية النقدية في التأثير على الدخل القومي الإجمالي أو على مستوى النشاط الاقتصادي .

وتوصل الباحث إلى أن الأصول المالية الأجنبية تعد بديلاً جذاباً للطلب على الأرصة النقدية الحقيقية المحلية ، إذ وجد الباحث أن أسعار الفائدة الأجنبية تمارس تأثيراً قوياً في الطلب على النقد في الأردن .

1-3- دراسة (الهنداوي ، 2005) بعنوان : ميكانيكية انتقال الأثر النقدي في الاقتصاد الأردني .

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار مدى تأثير كل من العرض النقدي وحجم التسهيلات الائتمانية كأهداف وسيطة للسياسة النقدية في الأردن على مؤشر الإنتاج الصناعي (كمتغير معبر عن الإنتاج القومي) لمعرفة أي منها قادر على نقل التغير في أدوات السياسة النقدية إلى القطاع الحقيقي ، واستخدم الباحث نموذج تحليل الانحدار الاتجاهي (Vector Auto Regression) (VAR) في عملية التحليل القياسي وقامت دراسة الباحث على فرضية أن الأثر النقدي ينتقل إلى القطاع الحقيقي عبر التغير في التسهيلات الائتمانية أكثر منه عبر التغير في العرض النقدي حيث أن تغيرات في التسهيلات الائتمانية تؤثر على القطاع الحقيقي باتجاهين ، الأول يتم من خلال تأثير حجم التسهيلات الائتمانية على أسعار الفائدة في الاقتصاد ككل ، والتي بدورها تؤثر على حجم كل من الاستهلاك والاستثمار عنصري الطلب الكلي ، وبالتالي التأثير على الأهداف النهائية من إنتاج، وتشغيل ، و مستوى عام للأسعار .

أما الاتجاه الثاني فيتم من خلال تأثير حجم الائتمان الممنوح للحكومة المستخدم في تمويل العجز الحكومي مما يدفع بالحكومة إلى ضبط الإنفاق الحكومي وبالتالي التأثير على الإنتاج والعمالة والأسعار كأهداف نهائية للسياسة النقدية أما العرض النقدي فيؤثر على القطاع الحقيقي من خلال أسعار الفائدة فقط .

وتوصل الباحث في دراسته إلى أن حجم التسهيلات الائتمانية والعرض النقدي (M) استطاعت نقل الأثر النقدي إلى القطاع الحقيقي ، كما توصلت الدراسة إلى أن دالة العرض النقدي أظهرت انكماشاً خلال الفترات التي طبق فيها برنامج التصحيح الاقتصادي .

وغطت الدراسة الفترة الزمنية بين عامي (1981 - 1998م) .

1-4 دراسة (أبو الرب ، 2003) بعنوان : مدى فاعلية السياسة النقدية والائتمانية للبنك المركزي الأردني في مواجهة أزمات الاقتصاد الأردني وبرامج التصحيح الاقتصادي (1964-2000).

ركز الباحث في دراسته على الأزمات التي واجهها البنك المركزي الأردني خلال الفترة (2000-1964) ومدى فاعلية سياسته النقدية تجاهها مستخدماً التحليل الوصفي في إثبات فرضيات الدراسة التي تتمحور حول مسؤولية البنك المركزي عن تدهور سعر صرف الدينار الأردني عام 1989م وإخفاقه في إدارة الأزمة وفقدان السيطرة على السوق النقدي ، وعن تواطؤ بعض دوائر البنك المركزي الأردني وبين حالات انهيار وتعثر بعض المصارف .

وأظهرت نتائج الدراسة أن البنك المركزي الأردني قد عمل بكفاءة عالية وحقق الأهداف الأساسية التي أنشئ من أجلها عدا الفترة (1985 - 1989) وأن هذا الإخفاق يعود إلى التدخل الحكومي المفرط في سياسة البنك المركزي.

كما توصلت الدراسة إلى أن نجاح السياسة النقدية للبنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي مقابل الأزمات الخارجية خلال الفترة (1990 - 2000) يعود إلى استخدام سعر الفائدة على شهادات الإيداع كأداة رئيسية لتحقيق أهدافها وليس إلى سياسة أسعار الصرف.

1-5 دراسة (العلي ، 1997) بعنوان :

أثر سعر صرف الدينار الأردني على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الأردن .

هدفت دراسة الباحث إلى تحليل وقياس أثر انخفاض قيمة الدينار الأردني على الميزان التجاري الأردني ، وعلى الأسعار المحلية ، والمديونية الخارجية ، والاستهلاك الغذائي ، والتعرف إلى السياسات الحكومية المتعلقة بتحديد سعر الصرف ، واختبار قدرتها على تحقيق الأهداف المرسومة ، إذ استخدم الباحث في تحليل العلاقات في دراسته تحليل الانحدار الاختبار فرضيات الدراسة وهي أن مرونة المستوردات الأردنية تجاه سعر الصرف ضعيفة ، وأن الاقتصاد الأردني يعتمد بشكل كبير على مدخلات الإنتاج المستوردة ، وأن عملية الإحلال بين المدخلات المحلية والأجنبية محدودة، كما أن هناك علاقة بين تخفيض سعر صرف العملة وعجز الميزان التجاري الأردني .

وكانت أبرز نتائج الدراسة :

إن أزمة الدينار الأردني في نهاية العام 1988 لم تكن مفاجئة وإنما كانت نتيجة لتراكم العديد من المشكلات الاقتصادية ، وإن أغلب مدخلات الإنتاج في الاقتصاد الأردني مستوردة من الخارج وأحياناً

يصعب إنتاجها محليا مثل النفط ، وإن الصادرات والمستوردات الأردنية تعاني من عدم الاستقرار بسبب التركيز الجغرافي والسلعي للصادرات والمستوردات الأردنية وكانت توصيات الباحث هي :

ضرورة العمل على تقليل حساسية الاقتصاد الأردني للظروف المحيطة، وذلك عن طريق النقل من الديون الخارجية ، ومعالجة العجز المزمّن في الميزان التجاري الأردني، وضرورة العمل على استقرار سعر صرف العملة وتدعيم الثقة بها وقد شملت الدراسة الفترة الزمنية من العام 1974 وحتى العام 1994.

6-1 دراسة (قادوس ، 1999) بعنوان : اختيار نظام الصرف الأمثل للدينار الأردني (1978 - 1997)

تناولت هذه الدراسة كيفية اختيار نظام الصرف الأمثل للدينار الأردني من خلال استعراض نظم الصرف المختلفة التي مر بها الدينار ، إذ تبين أن خصائص الاقتصاد الأردني تتطابق وتتوافق مع نظم الصرف الثابتة حيث تميز الاقتصاد الأردني بدرجة عالية من الانفتاح الاقتصادي بتركيز شديد في تصدير نوع معين من السلع ، وبانعدام تكامله مع الأسواق المالية العالمية ، وبقيود كبيرة على حرية حركة عنصر العمل ، وبتضارب أهداف السياسات الاقتصادية المتبعة في تحقيق الأهداف الكلية ، كما تميز بوجود عدد محدود من الشركاء التجاريين يتم استيراد معظم السلع منهم .

وقد استطاع الباحث أن يثبت أن فترة تثبيت الدينار بسلة حقوق السحب الخاصة شهدت تقلبا أقل في قيمة الدينار الأردني مقابل العملات الأخرى مقارنة بالفترة التي تم فيها استخدام أسلوب التعويم المدار .

كما تبين للباحث بعد دراسة الانحراف المعياري لأسعار صرف الدينار الأردني مقابل عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين أن فترة التثبيت بسلة خاصة من العملات شهدت تقلبا أقل في قيمة الدينار مقارنة بالفترة التي تم فيها استخدام أسلوب التثبيت إلى عملة واحدة ممثلة بالدولار الأمريكي .

كما أثبتت النتائج أن أسلوب التثبيت إلى سلة حقوق السحب الخاصة يضمن تقلبا أقل في المتغيرات الاقتصادية التي تم اعتمادها لغرض الدراسة ، وهي حجم التجارة الخارجية ، وعرض النقد (M) والنتائج الحقيقي .

وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات أبرزها إعادة ربط الدينار الأردني بسلة حقوق السحب الخاصة بأوزان العملات المعتمدة عند تاريخ إجراء التعديلات على أوزان العملات داخل سلة حقوق السحب الخاصة .

وقد شملت الدراسة الفترة الزمنية من العام 1978 وحتى العام 1997.

المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية

1-2 دراسة (Gertler, Gilchrist, Natalucci , 2003) بعنوان

External Constraints on Monetary Policy and the Financial Accelerator

قام الباحثون في هذه الدراسة بتطوير نموذج اقتصاد مفتوح صغير تؤثر الظروف المالية فيه من خلال تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية .

وكان الهدف من بناء هذا النموذج معرفة تأثير أسعار الصرف على المسارعة في الأزمات المالية من خلال المقارنة بين أسعار الصرف الثابتة والمرنة إذ يفترض النموذج أن آلية عمل المسارعة المالي تربط بين الأوضاع المالية المنعكسة في ميزانية المقترضين وبين شروط منح الائتمان ، وبالتالي الطلب على رؤوس الأموال وعن طريق تأثير ميزانية المقترضين ، والمسارعة النقدي يتم تعظيم تأثير الصدمات على الاقتصاد وتعد التحركات في أسعار الأصول هي المصدر الرئيسي للتقلبات في ميزانية المقترضين . وطبق النموذج على كوريا الجنوبية خلال الفترة (1997 - 1998) وهي الفترة اللاحقة للأزمة المالية والنقدية التي أصابت دول جنوب شرق آسيا علما بأن البيانات كانت شهرية .

وتوصل الباحثون من خلال هذا النموذج إلى أن هناك انخفاض في مستوى الناتج المحلي والاستثمار والطلب الكلي خلال هذه الفترة كما أن هناك مستوى دلالة كبيرة للمسارعة النقدي في تسريع الأزمة ومفاقمتها ، ويقترح الباحثون أن إتباع سياسة سعر الصرف الثابت في كوريا كانت وراء هذه النتائج وان المدى الذي عمقته أسعار الصرف نتيجة تحركاتها كان كبيرا وأدى إلى نقل هذه التحركات داخل الاقتصاد الكوري مما عمق الأزمة الموجودة أصلا وبالتالي فإن إتباع سياسة أسعار صرف مرنة قد تجنب الدولة في حالة الأزمات الكثير من المشاكل المالية والخسارة في أصولها المالية .

2-2 دراسة (Fung, 2002) بعنوان :

AVAR analysis of the effects monetary policy in East Asia .

قام الباحث بإجراء دراسته على سبع دول من دول جنوب شرق آسيا مستخدما نموذج تحليل الانحدار الاتجاهي لمعرفة آثار صدمات السياسة النقدية على اقتصاديات هذه الدول وعلى الآلية التي ينتقل بها الأثر النقدي لهذه السياسات .

وحدد الباحث في دراسته كل من أسعار الفائدة وسعر الصرف كأدوات مؤثرة للسياسة النقدية وكانت النتائج بشكل عام منسجمة مع الدراسات الأخرى المشابهة .

كما توصل الباحث في دراسته أن استخدام تحليل الانحدار الاتجاهي (VAR) قدم استجابة مؤثرة لمعظم اقتصاديات هذه الدول وخصوصا قبل بدء الأزمة النقدية عام 1997 م .

فقد ارتفعت أسعار الفائدة في الدول بشكل عام وتعمق هذا الأثر في الدول ذات تجارب التضخم المرتفعة كالفلبين واندونيسيا بعد التعرض للسياسة النقدية للصدمات .

ولم يستمر ارتفاع أسعار الفائدة في الدول بنفس الوتيرة و على المدى الطويل ذلك أن بعض الدول ذات السيولة العالية انخفضت أسعار الفائدة فيما بعد 3 إلى 6 أشهر من الازمة .

أما فيما يخص أسعار الصرف فقد كانت النتائج مغايرة لنتائج تأثير أسعار الفائدة وذلك التأثير أسعار الصرف بعوامل أخرى عديدة ولم يتضمنها نموذج (VAR) ومع ذلك فقد استطاع هذا النموذج أن يحدد الصدمات الخارجية الممكن أن تؤدي إلى انخفاض أسعار الصرف الاسمية ولكن باعتبار أن معظم هذه الدول ذات اقتصاد مفتوح فإن أسعار الصرف كانت ذات أثر كبير في تشكيل السياسة النقدية لتلك الدول بل الأداة الوحيد في بعض تلك الدول للامتصاص الصدمات الخارجية .

2-3 دراسة (Belaisch, 2003) بعنوان

Exchange Rate Pass-Through in Brazil

توصل Belaisch في دراسته إلى حقيقة أن اسعار الصرف في البرازيل لم تؤثر في الأسعار المحلية مقارنة مع دول لاتينية مشابهة بل كان اثر انتقال اسعار الصرف مشابه لأثر ذلك في الدول الكبرى (7-7-G).

واستند الباحث في تبريره لنتائج الدراسة إلى أن انتقال آثار أسعار الصرف إلى أسعار المستهلكين كان محدودا ولكن سريعا بينما كان اثر ذلك على اسعار المنتجين اكبر واكثر سرعة وان العوامل التي أثرت في ذلك تعزى إلى المستوى المنخفض من النشاط الاقتصادي في البرازيل وان معظم الشركات قامت بامتصاص اثر الصدمات الخارجية مفضلة ذلك على نقل هذا الأثر إلى المستهلكين كما كان لتوفر السلع البديلة للسلع المستوردة أثر في تخفيض حدة انتقال اثر أسعار الصرف وان ارتفاع الأسعار والأجور كان محدودا في الاقتصاد و اخيرا فإن الشعور بأن الكساد كان مؤقتا كان له أيضا دورا فاعلا في امتصاص آثار تحركات أسعار الصرف .

وحدد Belaisch في نمودجه أسعار النفط والإنتاج كعوامل رئيسة تعبر عن الصدمات الداخلية والخارجية على انتقال آثار أسعار الصرف إلى مؤشر أسعار المستهلكين ومؤشر أسعار تجار الجملة .

واجرى الباحث دراسته خلال العام 2002 وشملت الفترة الزمنية للعامين السابقين في البرازيل لفترة إجراء الدراسة أي الأعوام 2001 ، 2000 .

4-2 - دراسة (Billmeir, Bonato , 2002) بعنوان

Exchange Rate Pass – Through and Monetary Policy in Croatia .

ركز الباحثان في هذه الدراسة على اثر انتقال أسعار الصرف في كرواتيا والمدى الممكن ان تغذي فيه تحركات أسعار الصرف مستوى الأسعار فيها .

ورأى الباحثان أن قياس اثر انتقال أسعار الصرف هو احد القنوات الرئيسية التي تستطيع من خلاله السلطات النقدية قياس ومراقبة آلية انتقال الأثر النقدي لأسعار الصرف وخصوصا في الدول ذات الاقتصاد المفتوح .

كما أن هذا يعطي مؤشر للسلطات النقدية عن كيفية وحجم تأثير التضخم بتحركات اسعار الصرف . ولتقدير اثر انتقال أسعار الصرف استخدم الباحثين تحليلين مختلفين احدهما هو تحليل الانحدار الاتجاهي recursive vector autogressive حيث أن صدمة اسعار الصرف تغذي اسعار الجملة واسعار التجزئة .

وفي هذا التحليل كان مؤشر اسعار المستهلك اكثر استجابة لتحركات اسعار الصرف من مؤشر اسعار التجزئة والذي لم يستجب بنفس الكفاءة وتتشابه هذه النتائج مع نتائج دراسة (MCarthy, 2000) التي اجراها على اقتصاديات الدول المتقدمة .

اما التحليل الثاني المستخدم من الباحثين فكان تحليل الانحدار الاتجاهي المترابط Cointegrated VAR والذي يستخدم في حال كون المعلومات غير ثابتة (non-stationary) وكان من نتائج هذا التحليل أن اثر انتقال اسعار الصرف و على المدى البعيد لم تظهر على مؤشر أسعار الجملة ولكن اظهر دلالة على مؤشر اسعار التجزئة ويعود السبب في اختلاف النتائج إلى أن استخدام التحليل الثاني اظهر العلاقة كجزء من مخرجات المتغيرات الاقتصادية الكلية وليس كعلاقة سببية كما التحليل الأول . ويوصي الباحثان في هذه الدراسة بضرورة انتقال رئيسي من السياسات المتشددة لأسعار الصرف إلى سياسة اقل تشددا .

وقد أجريت الدراسة خلال العام 2002 وشملت الفترة من العام 1994 وحتى العام 2001.

2-5 دراسة (Gueorguiev , 2003) بعنوان

Exchange Rate Pass – Through in Romania

أجرى الباحث Gueorguiev دراسته في رومانيا في محاولة منه لتقديم توصيات لمتخذي قرارات السياسة النقدية حول اثر انتقال أسعار الصرف إلى أسعار المستهلكين والمنتجين مستخدما تحليل VAR ووجد الباحث في دراسته انه وخلال السنوات الخمس السابقة للدراسة أن انتقال أسعار الصرف إلى أسعار المستهلكين واسعار المنتجين كانت سريعة وكبيرة وتتراوح بين 60% - 70% لأسعار المنتجين و 40% - 30% لأسعار المستهلكين اعتمادا على سعر الصرف المعياري .

وان معظم الشعور بتأثير أسعار الصرف كان بعد مرور 12 - 15 شهر وان هذه الفترة وحسب رأي الباحث تعتبر قصيرة للتأثير على التضخم مقارنة بالتأثير على سعر فائدة الائتمان وان ذلك يعني بالضرورة عدم قدرة السلطات السيطرة على السياسة النقدية بكفاءة.

ووجد الباحث أيضا أن حجم تأثير فاعلية انتقال أسعار الصرف يعتمد على سعر الصرف المعياري benchmark وان انتقال هذا الأثر كان اكبر عندما كانت العملة الرومانية (Lei) مربوطة مع الدولار الأمريكي مقارنة مع الأثر عندما كان الربط مقابل اليورو ، وربما يعكس ذلك (وحسب رأي الباحث) حجم المستوردات من الولايات المتحدة الكبير لرومانيا ولذلك واعتمادا على هذه الحقيقة فإن الباحث يرى الأخذ بعين الاعتبار الدولار كهدف للربط مستقبلا .

وبني الباحث نموده معتمدا على أسعار المستوردات بشكل عام واسقط من دراسته تأثير أسعار النفط لان رومانيا منتجة له، واعتمد بشكل أساس على صدمة العرض من خلال المستوردات وصدمة الطلب من خلال ارتفاع الأجور .

وقام الباحث بفحص مدى تأثير اختلاف سعر الصرف المعياري على النتائج من خلال مقارنة سعر صرف Lei مع الدولار ثم مع اليورو ثم باختيار سلة مع العملتين بوزن

40/60 دولار / يورو اعتمادا على حجم التجارة الخارجية الرومانية وقد أجرى الباحث دراسته في رومانيا في العام 2003 وكانت فترة الاختبار في الدراسة من العام 1999 وحتى العام 2003 .

2-6 دراسة (Bhattacharya, 2003) بعنوان

Exchange Rate Regime Considerations for Jordan and Lebanon

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد نظام الصرف الملائم للتطبيق في كل من الأردن ولبنان بافتراض أن سعر الصرف هي صمام الأمان في مواجهة الأزمات التي تمر بها المنطقة وخصوصا الحرب الأهلية في لبنان واحتمالية تخلي الفلسطينيين في الضفة والقطاع عن الدينار بالنسبة للأردن .

وخلصت الدراسة أنه بالنسبة للبنان أن الذبذبات في الناتج كانت اسبابها صدمات عرض وطلب بينما كان 50% من التذبذب في الناتج في الأردن كان سببه نقدي . ويمكن القول أن التركيز على الصادرات في كلا البلدين قوى الاتجاه نحو استخدام أسعار الصرف المرنة. كما وتوصلت الدراسة إلى أنه لم تكن هناك دلائل حول فاعلية أسعار الصرف الاسمية ذلك أنها تتطلب أجورا اسمية ثابتة وبما أنه لا توجد في كلا الدولتين أي دلائل حول مرونة الأجر فإن أسعار الصرف الثابتة ليست فاعلة.

وكما أن تطبيق أسعار الصرف الاسمية تساعد في السيطرة على التضخم في مستوياته الدنيا، ولكن في ظل وجود مستويات عالية من الدولار (Dollarization) في لبنان وعدم وجود بدائل سلعية في كل من لبنان والأردن فإن ذلك يوجد صعوبة في تقبل نظام أسعار الصرف الاسمية لان ذلك سيؤدي إلى مزيد من التذبذب في أسعار الصرف .

ومع ذلك فإن الباحثة تفترض انه وفي ظل الظروف الحالية وخصوصا في لبنان و اعتمادا على نتائج الدراسة فإن سعر الصرف الثابت يبقى هو الأفضل ولكلا البلدين (الأردن ، لبنان) وان هذا السعر يجب أن يبني بحذر اعتمادا على التفضيل التجاري لكلا البلدين أي ربطه بعملة دول ذات علاقة تجارية قوية سواء مع الأردن أو لبنان أو حتى بسلة عملات .

وقامت الباحثة بإجراء دراستها عام 2003 وشملت فترة الدراسة الأعوام 1980 ولغاية العام 1999 واستخدمت الباحثة نموذج الانحدار الاتجاهي لإثبات فرضيات دراساتها

2-7 دراسة (Leigh, Rossi, 2002) بعنوان

Exchange Rate Pass – Through in Turkey

قامت دراسة الباحثان لتحديد الأثر الفعلي والحقيقي لأسعار الصرف على تحركات الأسعار في تركيا من خلال استخدام تحليل الانحدار الاتجاهي لفحص هذا الأثر خصوصا وان السياسة النقدية التركية كانت تهدف للسيطرة على التضخم .

ووجد الباحثان أن تأثير سعر الصرف كبير في السنة الأولى ولكنه يتراجع في الأربع شهور الأولى وان ذلك مرده إلى الحجم الهائل من الاحتياطات الدولارية والمواد البديلة و بأسعار مختلفة .

كما أن اثر انتقال أسعار الصرف على مؤشر أسعار الجملة هو اكبر من تأثيره على مؤشر أسعار المستهلك وسبب ذلك حسب رأي الباحثان هو أن مؤشر أسعار الجملة يحتوي حوالي 70% من السلع القابلة للتجارة tradable goods .

وان انتقال اثر أسعار الصرف يكون كاملا على المدى القصير واثره اكبر في تركيا مقارنة مع بقية الدول الناشئة .

وتم تقييم اثر انتقال سعر الصرف من خلال خمسة عوامل رئيسية هي أسعار النفط والناجح الحقيقي واسعار الصرف الاسمية بالإضافة إلى مؤشر أسعار المستهلكين ومؤشر أسعار الجملة كما أن اثر أسعار الصرف قد انخفض بعد تعويم الليرة التركية عام 2001 .

وتوفر دراسة الباحثان معلومات جزئية يمكن استخدامها بالإضافة إلى مؤشرات أخرى المعرفة بالضغط المتوقع على الأسعار (التضخم) . وأجريت الدراسة خلال الفترة من العام 1994 وحتى العام 2002 .
3- 2- 8 دراسة (An, 2006) بعنوان :

Exchange Rate Pass – Through Evidence Based on Vector Autoregression with sign Restrictions

تناولت هذه الدراسة أثر انتقال وانعكاس التغيرات في أسعار الصرف على مؤشر الأسعار المحلية (مؤشر أسعار المستوردات ومؤشر أسعار المنتجين ومؤشر أسعار المستهلكين) على مجموعة من ثمانية دول من الدول الصناعية المتقدمة (country-cross) باستخدام تحليل الانحدار الاتجاهي وخلال المراحل المختلفة من سلسلة التسعير (chain distribution).

واستطاعت الباحثة في هذه الدراسة تحديد صدمة أسعار الصرف والوصول إلى المعلومات المتعلقة بحجم وسرعة انعكاس أسعار الصرف من خلال تحليل التباين لتحديد مقدار الاستجابة لتلك الصدمة . ووفقا لنتائج هذه الدراسة تبين أن انعكاس أسعار الصرف غير مكتمل من عدة أوجه وأن سرعة الانعكاس تناقص خلال المراحل المختلفة من سلسلة التسعير .

وتأتي هذه النتائج متوافقة مع نتائج العديد من الدراسات التي تناولت نموذج مجموعة الدول حسب رأي الباحثة .

كما تبين من نتائج هذه الدراسة أن معامل أثر انعكاس أسعار الصرف يتعاظم في الاقتصادات صغيرة الحجم التي ترتفع فيها نسبة المستوردات من حجم التجارة الخارجية والتي تعاني من ارتفاع نسب التضخم وانعدام الاستقرار النقدي .

وتضمن نموذج الدراسة ثماني متغيرات داخلية هي أسعار النفط وأسعار الفائدة قصيرة الأجل وأسعار الصرف الاسمية الحقيقية ومؤشر أسعار الصادرات ومؤشر أسعار المستوردات ومؤشر أسعار المنتجين ومؤشر أسعار المستهلكين .

وتم تحديد صدمة الطلب بفجوة الانتاج بينما تم إضافة أسعار النفط لتمثل صدمة العرض وتم افتراض أن جميع المتغيرات في هذه الدراسة هي تمثيل للدورة التجارية .

وتمثل أسعار الفائدة قصيرة الأجل في هذا النموذج تأثير السياسة النقدية وتتميز دراسة الباحثة في إضافة مؤشر أسعار الصادرات إلى نموذج الدراسة.

- المطلب الثالث : علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة .

رغم وجود العديد من الدراسات التي تناولها الباحث بالتعريف أو النقل أو وردت ضمن الدراسات السابقة ، إلا أن دراسة الباحث تميزت عن باقي الدراسات الأخرى بالمزايا التالية:

أولاً : تعد هذه الدراسة الأولى ليست الأولى في الجزائر التي تناولت موضوع انتقال آثار سعر الصرف إلى مؤشر الأسعار .

ثانياً : هذه الدراسة معاصرة وتناولت فترة زمنية تعرض فيها الاقتصاد الجزائري إلى العديد من الأزمات المالية والنقدية والاقتصادية مما عكس تقييماً حقيقياً للاقتصاد الجزائري .

ثالثاً : اعتمدنا خلال دراستنا في اختبار للمتغيرات على خصوصية الاقتصاد الجزائري ولم نطبق المتغيرات التي استخدمت في نماذج الدراسات الأخرى مما اعطى لهذه الدراسة بعداً حقيقياً لمشكلة الاقتصاد الجزائري وتفسير الإشكالية محل الدراسة .

رابعاً : تضمنت الدراسة الفترة الزمنية لسعر صرف الدينار الجزائري ومستوى العام للأسعار للفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2021 ، حيث عكست هاته الدراسة مقارنة بالدراسات السابقة صدق المعطيات الإحصائية المستعملة في الاقتصاد الوطني.

الفصل الثاني
التحليل و القياس

الفصل الثاني: التحليل و القياس

المبحث الأول: خاص بالتحليل

المطلب الأول: تطور سعر الصرف في الجزائر.

بعد سنة 1995 عرف سعر صرف الدينار الجزائري نوعا من الاستقرار بسبب زيادة الصادرات نتيجة لرفع رصيد المحروقات، ثم ارتفع بعد سنة 1998 بعد الدخول في المرحلة الثالثة من الإصلاحات ليصل إلى أعلى نسبة له سنة 2002 ثم يعود بعد ذلك للانخفاض، وقد كان تأثير التذبذب الدولي لأهم العملات في هذه المرحلة محدودا على الاقتصاد الوطني بفضل تسيير بنك الجزائر لاحتياجات الصرف، وأن توفير الشروط الضرورية لحماية اقتصادنا الوطني لا يمكن أن تتحقق بدون اقتصاد قوي ومتنوع، وهذا لا يمنع على التأكيد على أن اقتصاد الجزائر قد حقق هذا الاستقرار النسبي بفضل الظروف الملائمة التي ساعدت منذ 2000 على إعادة تشكيل الاحتياطات وتحقيق فوائض في الحساب الجاري، والتوفر على هيكل بالعملة الصعبة مطابق لهيكل الدفع الخارجي¹.

جدول رقم 01 يوضح تطورات سعر صرف الدينار الجزائري للفترة 1990-2021.

الوحدة: دج/دولار

السنة	سعر صرف الدينار الجزائري	معدل النمو السنوي
1990	8,96	-
1991	18,47	51,5099391
1992	21,84	15,4020354
1993	23,35	6,465219
1994	35,06	33,4101399
1995	47,66	26,4446177
1996	54,75	12,9430954
1997	57,71	5,12658555
1998	58,74	1,75625916
1999	66,57	11,7687556
2000	75,26	11,5412446
2001	77,22	2,53218758
2002	79,68	3,09590907

¹المجلس الاقتصادي والاجتماعي ن الدورة العامة الـ 25 ، 29/28 نوفمبر 2004

الفصل الثاني: التحليل و القياس

-2,9548753	77,39	2003
-7,4025491	72,06	2004
1,65900597	73,28	2005
-0,86678733	72,65	2006
-4,84067036	69,29	2007
-7,29234409	64,58	2008
11,1010371	72,65	2009
2,33722348	74,39	2010
-1,98538802	72,94	2011
5,9302586	77,54	2012
2,3087694	79,37	2013
1,50239692	80,58	2014
19,9743076	100,69	2015
7,99651691	109,44	2016
1,37866848	110,97	2017
4,82081843	116,59	2018
2,31226174	119,35	2019
5,85536286	126,78	2020
4,66326531	132,98	2021

من إعداد الطلبة بالاعتماد على الاحصائيات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي.

من خلال الشكل أعلاه والمنحنى البياني أدناه يمكن تقسيم تطور سعر الصرف إلى مراحل وذلك حسب تغيراته على طول الفترة المدروسة يمكن أن نلاحظ أن سعر الصرف في سنة 1990 قدر ب 8,96 دج/\$ وفي سنة 1991 اتخذ مجلس النقد والقرض قرار تخفيض الدينار مقابل الدولار الأمريكي ليصل إلى 18,47 دج / \$ حيث استقر سعر صرف الدينار الجزائري حول هذه النسبة، إلى غاية سنة 1994 أين وصل سعر الصرف إلى 35,06 دج/\$ وواصل الاستقرار حول هذه النسبة إلى غاية 1998 أين وصل سعر صرف الدينار إلى 58,74 دج/\$ ومع انهيار أسعار البترول سنة 1998 تقلصت إيرادات صادرات المحروقات إلى 9,77 مليار دولار بعدما كانت 13,18 مليار دولار سنة 1997، ثم شهد سعر صرف الدينار ارتفاعا ليصل إلى 66,57 دج/\$ سنة 1999 بعدما كان 58,74 دج/\$ سنة 1998

الفصل الثاني: التحليل و القياس

واستمر في الارتفاع بصفة متقاربة من سنة إلى أخرى إلى غاية 2006، حيث سجل أكبر نسبة ارتفاع سنة 2002 ب 79,68 دج / \$ وبعد ذلك سجل تحسنا سنة 2004 حيث بلغ سعر صرف الدينار 72,06 دج / \$، وانطلاقا من 2006 ونظرا لارتفاع أسعار البترول وارتفاع احتياطات الصرف الأجنبي الذي ساهم في تقوية المركز المالي الخارجي للجزائر وتعزيز استقرار سعر صرف الدينار ليسجل تحسنا معتبرا إلى غاية 2008 أين وصل إلى 64,58 دج / \$ وذلك بعد انهيار الدولار الأمريكي نتيجة للأزمة المالية العالمية سنة 2008، وانطلاقا من سنة 2009 إلى غاية 2014 عرف سعر الصرف ارتفاعا متواصلا حيث بلغ في هذه السنة 80,58 دج / \$ وأدى تراجع أسعار النفط وتفاقم العجز في الميزانية العامة وفي ميزان المدفوعات إلى انخفاض قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الرئيسية بين سنتي 2014 و 2015، انتقل متوسط سعر الصرف السنوي للدينار الجزائري من 80,58 دج / \$ في 2014 إلى 100,46 دج / \$ سنة 2015 أي انخفاضا قدره 19,81%¹. وفي الوقت نفسه انتقل متوسط سعر الصرف السنوي للدينار من 100,46 دج / \$ الى 109,47 دج / \$ في سنة 2016، أي انخفاضا بنسبة 8,2%.

على الرغم من استقراره النسبي بالمتوسط الشهري مقابل الدولار بين جوان وديسمبر 2016، عرف سعر الصرف السنوي للدينار انخفاضا في قيمته مقابل هاته العملة الرئيسية في 2016، مقارنة بسنة 2015. وفقا لتقييمات المؤسسات الدولية (لاسيميا صندوق النقد الدولي)، فان سعر الصرف السنوي للدينار يبقى يفوق مستوى توازن قيمته الفعلية الحقيقية.²

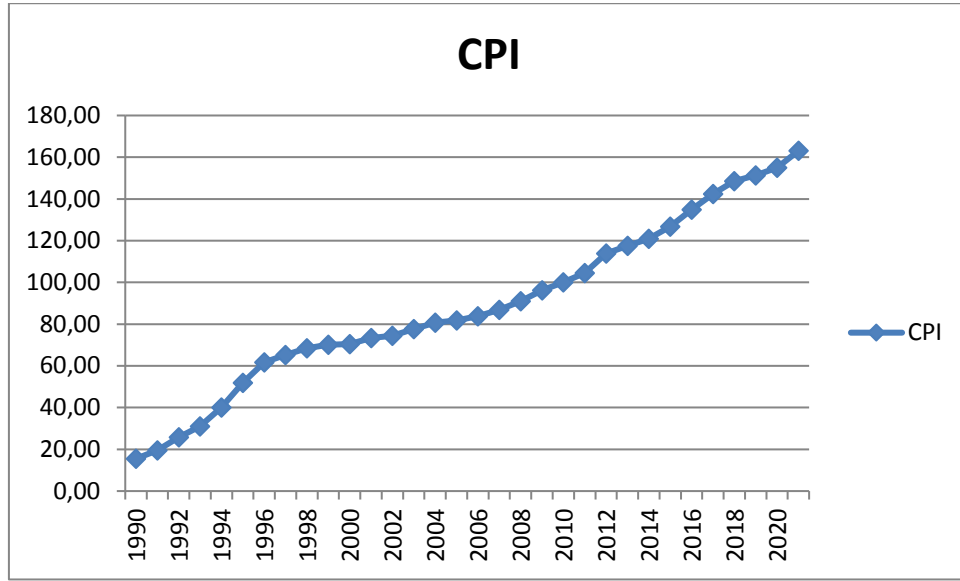
وانطلاقا من سنة 2017 إلى غاية 2021 عرف سعر الصرف ارتفاعا متواصلا حيث بلغ خلال سنة 2021 هذه السنة 132,98 دج / \$، وأدى تراجع أسعار النفط وتفاقم العجز في الميزانية العامة وفي ميزان المدفوعات إلى انخفاض قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الرئيسية بين سنتي 2020، 2021.

¹طوبوب حسين وشادي نور الدين، "أثر تقلبات سعر الصرف على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية (دراسة قياسية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990 - 2015))"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة، ص 32- 33- 34.

² التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2016، ص 65.

الفصل الثاني: التحليل و القياس

المنحنى رقم: 01 يوضح تطورات سعر صرف الدينار الجزائري.



المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول 01.

المطلب الثاني: تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر للفترة 1990-2021

نشير لمفهوم المستوى العام للأسعار والذي هو متوسط أسعار السلع والخدمات المستهلكة ضمن الاقتصاد خلال سنة محددة ، الذي يشير إلى تكلفة سلعة أو خدمة أو ورقة مالية ، يعبر عنه باستخدام مؤشرات صغيرة ضمن السوق المالية ، أو من خلال إعطاءه قيمة عملة مميزة كالدولار الأمريكي مثلا، وسنعتبر عنه بمؤشر أسعار المستهلك في هاته الدراسة.

أن تحديد مؤشر أسعار الاستهلاك يرتكز على سلة من السلع والخدمات خاصة بالعائلات لمنطقة أو بلد معين، وهو يقيم التغيير المتوسط للأسعار، وتشمل السلة المنتجات الغذائية، السكن، الأثاث والملابس، الترفيه والنقل. وعليه فقد شهد نظام التسعيرة في الجزائر كغيره من المتغيرات الكلية مراحل عديدة، والجدول التالي يوضح التطور النسبي لمؤشر أسعار المستهلك في الجزائر.

جدول رقم 02 يوضح تطورات المستوى العام للأسعار في الجزائر للفترة 1990-2021

السنة	مؤشر أسعار المستهلك	معدل النمو السنوي
1990	15,52	-
1991	19,54	%20,56
1992	25,72	%24,05
1993	31,01	%17,04

الفصل الثاني: التحليل و القياس

%22,51	40,01	1994
%22,95	51,93	1995
%15,74	61,63	1996
%5,42	65,16	1997
%4,72	68,39	1998
%2,58	70,20	1999
%0,34	70,44	2000
%4,05	73,41	2001
%1,40	74,46	2002
%4,09	77,63	2003
%3,81	80,71	2004
%1,36	81,83	2005
%2,26	83,72	2006
%3,55	86,80	2007
%4,63	91,01	2008
%5,42	96,24	2009
%3,76	100,00	2010
%4,33	104,52	2011
%8,16	113,82	2012
%3,15	117,52	2013
%2,83	120,95	2014
%4,56	126,74	2015
%6,01	134,84	2016
%5,29	142,38	2017
%4,09	148,46	2018
%1,91	151,36	2019
%2,36	155,02	2020
%4,93	163,06	2021

المصدر: إحصائيات المالية الدولية، تقارير مختلفة لبنك الجزائر، موقع صندوق النقد الدولي

الفصل الثاني: التحليل و القياس

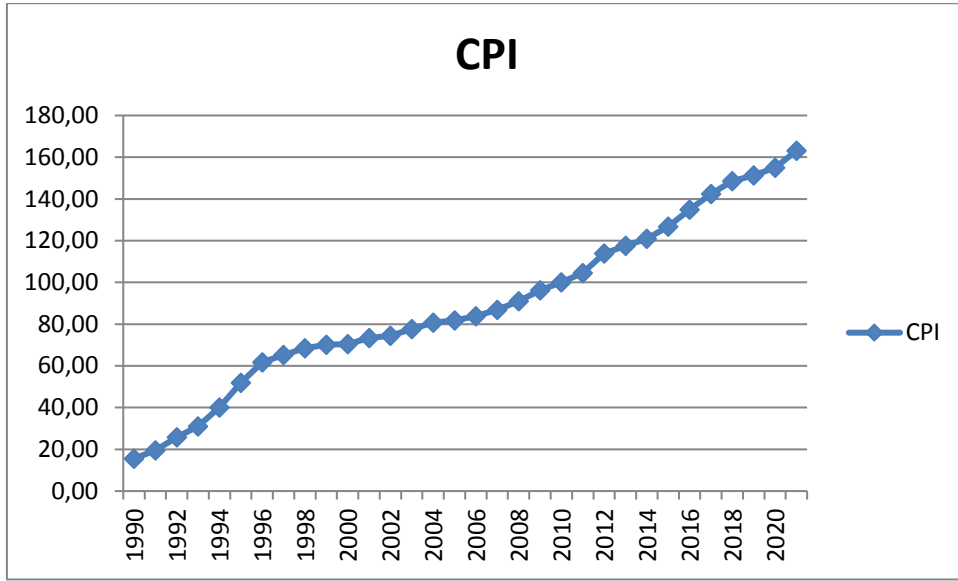
انطلاقا من الجدول أعلاه والمنحنى أدناه، يمكن القول بأن معدل النمو لمؤشر أسعار المستهلك بلغ مستويات قياسية في السنوات الأولى من فترة الدراسة إذا سجل ارتفاعا قدره 24.05 % سنة 1992 ويمكن تفسير ذلك بالتحول التدريجي من اقتصاد موجه إلى الاقتصاد الحر وبداية تعويم العملة الجزائرية في تسعينيات القرن الماضي، ليعرف انخفاضا تدريجيا بعد ذلك ليصل إلى 0.34 % سنة 2000 ثم يرتفع إلى 4.05 % سنة 2001 بسبب زيادة نمو الكتلة النقدية M2، أما خلال الفترة 2002-2012 فقد عرف تقلبات أغلبها سجل فيها ارتفاع لمعدل نمو أسعار المستهلك فقد وصل إلى 8.16 % سنة 2012 ، وتنسب هذه الارتفاعات المتتالية إلى:

- التوسع في السياسة المالية من طرف الحكومة.
- تحسن مستوى أسعار النفط والانطلاق في تنفيذ برامج الانعاش الاقتصادي
- ارتفاع أسعار المواد الغذائية بسبب الصدمة في الاسعار العالمية.
- ارتفاع معدلات التضخم المستورد بسبب الأزمة المالية العالمية.

وخلال الفترة 2013-2021 شهد أيضا ارتفاعات محسوسة، فبعد انخفاضه سنة 2013 إلى مستوى 3.15 % عاود الارتفاع ليستقر في حدود 4.93 % سنة 2021 ويفسر هذا الارتفاع بالتوسع في النفقات الجارية والرفع الغير معلن للدعم الحكومي على أسعار المواد الأساسية، الزيادات في أسعار الحبوب و منتجات الحليب بسبب الحرب الروسية على أوكرانيا وانعكاساتها على العالم باعتبارهما أكبر بلدين منتجين للقمح.

الفصل الثاني: التحليل و القياس

المنحنى رقم: 02 يوضح تطورات معدل النمو السنوي لمؤشر أسعار المستهلك في الجزائر



المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول 02.

المطلب الثالث: تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على مؤشر الأسعار لحالة الجزائر للفترة 1990-2021

الفرع الأول: نتطرق لتطورات الكتلة النقدية في الجزائر

الكتلة النقدية هي كمية النقود المتداولة في اقتصاد معين أي أنها تمثل المعروض النقدي للدولة في زمن معين وهي بهذا تشمل جميع وسائل التداول والقرض الموجودة في وقت معين لدى الأفراد والمنشآت الاقتصادية والبنوك، وفي الجزائر يعبر عن المعروض النقدي M2 بالعرض النقدي M1 أو الودائع لأجل أو ما يعرف بشبه النقد، و سنستعرض تطورات الكتلة النقدية في الجزائر في الجدول الموالي:

الجدول رقم 03 يوضح تطورات الكتلة النقدية في الجزائر لفترة الدراسة

الوحدة: مليون دولار.

ANNEE	M2	معدل النمو السنوي
1990	343324000000,00	
1991	414745000000,00	20,80%
1992	544456000000,00	31,27%
1993	584183000000,00	7,30%
1994	675928000000,00	15,70%
1995	739895000000,00	9,46%
1996	848250000000,00	14,64%
1997	1003136000000,00	18,26%

الفصل الثاني: التحليل و القياس

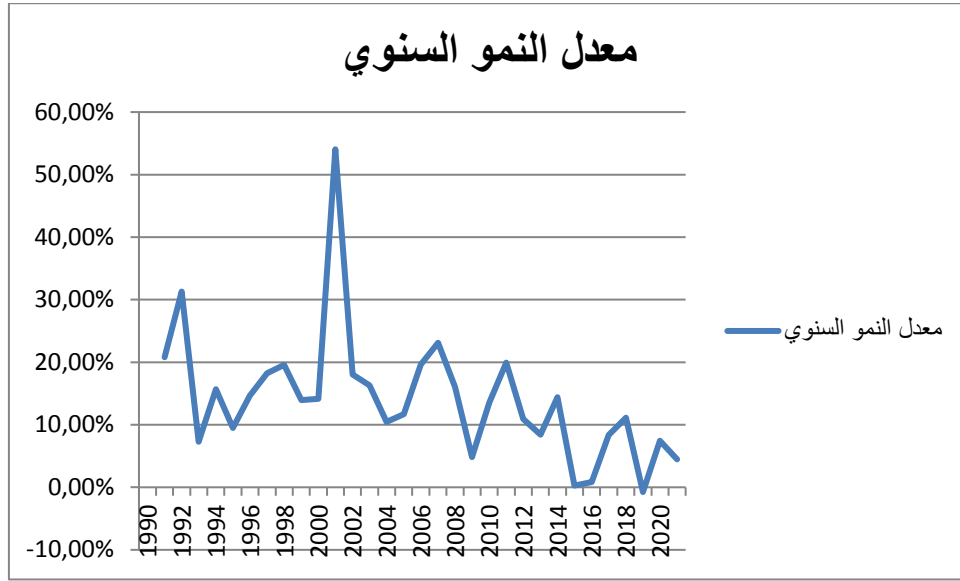
1998	1199476000000,00	19,57%
1999	1366769000000,00	13,95%
2000	1559914000000,00	14,13%
2001	2403069491382,28	54,05%
2002	2836874368257,76	18,05%
2003	3299459519201,01	16,31%
2004	3644293407790,02	10,45%
2005	4070442630560,55	11,69%
2006	4870071993159,82	19,64%
2007	5994607617030,44	23,09%
2008	6955967773528,56	16,04%
2009	7292694702848,37	4,84%
2010	8280740465950,38	13,55%
2011	9929187740063,12	19,91%
2012	11015134770498,00	10,94%
2013	11941507586741,90	8,41%
2014	13663911696251,20	14,42%
2015	13704511417483,30	0,30%
2016	13816309327311,70	0,82%
2017	14974234178039,30	8,38%
2018	16636712469882,20	11,10%
2019	16510684196822,30	-0,76%
2020	17740006563278,70	7,45%
2021	18536053500107,30	4,49%

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الإحصائيات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي.

عرفت الفترة 1994-2000 تباطؤ نمو العرض النقدي M2 وهو ما يبين التوجه الجديد للسياسة النقدية في الجزائر والهادفة لتخفيض معدل التضخم، ثم شهد معدل نمو العرض النقدي ارتفاعا نسبيا في الفترة 2001-2014، و يرجع ذلك للتحسن الملحوظ في أسعار النفط حيث بلغ مستويات قياسية في سنة 2013، وعاد إلى التباطؤ مجدد خلال الفترة 2015-2021 وهو ما يفسره تراجع معدل السيولة و محاولة السلطات النقدية التوفيق بين معدل نمو اقتصادي مقبول و والتشغيل مع معدل تضخم متوقع .

الفصل الثاني: التحليل و القياس

المنحنى رقم: 03 يوضح تطور معدل النمو السنوي الكتلة النقدية في الجزائر

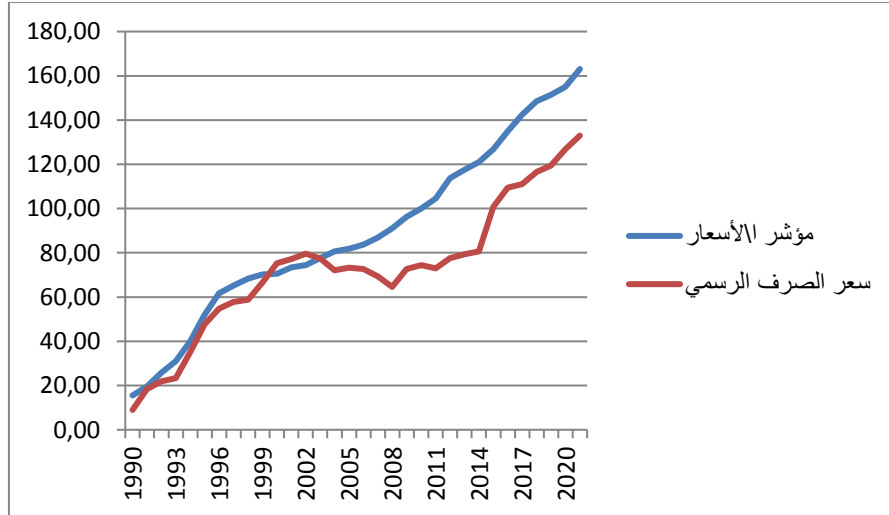


المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول 03.

الفرع الثاني: علاقة سعر الصرف بمؤشر الأسعار

لتوضيح ذلك سنحاول شرح اثر انخفاض قيمة العملة المحلية على مؤشر أسعار المستهلك في الجزائر للفترة 1990-2021.

المنحنى رقم 04 نجمع فيه تطور الدينار و مؤشر الأسعار.



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على جداول سابقة

من خلال المنحنى البياني أعلاه نلاحظ أن الانخفاض في أسعار الصرف يقابله ارتفاع في مؤشر الأسعار.

المبحث الثاني: الدراسة القياسية

المطلب الأول: منهجية الدراسة

لقد تم استخدام طريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة من خلال أسلوب اختبار الحدود (Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Bounds Testing Approach)، حيث يعد هذا الأسلوب من الأساليب القياسية الحديثة نسبياً التي تم استخدامها من قبل في مجال الاقتصاد القياسي.¹

من أجل اختبار العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات موضوع الدراسة تم اعتماد منهجية حديثة و هي طريقة الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (The Auto-Regressive Distributed Lag (ARDL) والتي طورها Pesaran (1997) حيث يتميز هذا الاختبار عن غيره من اختبارات التكامل المشترك في كونه لا يتطلب أن تكون العينات موضوع الدراسة كبيرة فهو يصلح للعينات الصغيرة كما انه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية موضوع الدراسة كلها متكاملة من الدرجة الأولى، و إنما يشترط فقط أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية (2) أو أكثر ، و عليه فطريقة الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع تقبل السلاسل المستقرة عند مستوياتها (0) أو المستقرة عند الفرق الأول (1) أو خليط من الاثنين. على عكس طريقة جوهانسن التي تتطلب أن تكون السلاسل مستقرة عند الفرق الأول أي من الدرجة الأولى فقط.

إن نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام كما أن نموذج (ARDL) يعطي أفضل النتائج للمعاملات طويلة الأجل ويمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المفسرة وتقدير المعلمات في الأمدين الطويل والقصير، ولتحديد فترات الإبطاء ما يدعى بطول فترات الإبطاء الموزعة n يتم استخدام المعيارين AIC و SC.

تتضمن طريقة اختبار بيسارانوبيساران تقدير معادلة تصحيح الخطأ الشرطي (غير المقيد) لنموذج حدود الارتباط الذاتي المتباطئ الموزع كالآتي:

¹ سحاب الصمادي* أحمد ملاوي، أثر الضرائب الحكومية على أداء بورصة عمان، مجلة المنارة، المجلد 22، العدد 2، 2016، ص 215.

الفصل الثاني: التحليل و القياس

$$\Delta GDP_{(GR)t} = \delta_0 + \sum_{k=1}^n \delta_{1k} \Delta GDP_{(GR)t-k} + \sum_{k=1}^n \delta_{2k} FDI_{(GR)t-k} + \pi_1 GDP_{(GR)t-k} + \pi_2 FDI_{(GR)t-k} + \varepsilon_t \dots\dots 2$$

يشير الرمز Δ إلى الفروق في متغيرات موضوع الدراسة. معلمة المتغير التابع (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي) المبطن لفترة واحدة على يسار المعادلة، تمثل π معاملات العلاقة طويلة الأجل، بينما تعبر معاملات الفروق الأولى (δ) على معاملات الفترة القصيرة في حين δ_0, ε تشير إلى الجزء القاطع وأخطاء الحد العشوائي على التوالي.

يتضمن اختبار نموذج حدود الارتباط الذاتي المتباطئ الموزع Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Bounds Test في الأول اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وإذا تأكدنا من وجود هذه العلاقة ننقل إلى تقدير معاملات الأجل الطويل وكذا المعلمات قصيرة الأجل. ولأجل هذا نقوم بحساب الإحصائية (F) من خلال اختبار (Wald test) حيث يتم اختبار فرضية عدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب علاقة توازنية طويلة الأجل):

$$H_0: \pi_1 = \pi_2 = 0$$

مقابل الفرض البديل القائل بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل على مستوى متغيرات النموذج:

$$H_1: \pi_1 \neq \pi_2 \neq 0$$

بعد القيام باختبار (Wald test) يتم مقارنة الإحصائية (F) المحسوبة مع نظيرتها الجدولية والتي وضعها كل من Pesaran and Pesaran, (1997) حيث نجد بهذه الجداول قيم حرجة للحدود العليا والدنيا عند حدود معنوية مبينة لاختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات موضوع الدراسة، فإذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية عدم أي نرفض فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرض البديل القائل بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات موضوع الدراسة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة لـ (F) أقل من الحد الأدنى للقيم فإننا نقبل فرضية عدم وأما إذا وقعت القيمة المحسوبة لـ (F) داخل الحد الأعلى والأدنى فإن الاختبار يكون غير محسوم.

الفصل الثاني: التحليل و القياس

المطلب الثاني: نتائج الدراسة

i. /1 اختبار الاستقرارية (اختبار السكون) :

نطبق اختبار جذور الوحدة ADF على كل من المتغيرين M2 و tri في الفترة من 1990 الى 2021

فنتحصل على النتائج التالية:

اختبار الاستقرارية ADF:

الجدول رقم 04: نتائج اختبار السكون

القرار	الفرق الأول			المستوى			
	بدونهما	الاتجاه والثابت	الحد الثابت	بدونهما	الاتجاه والثابت	الحد الثابت	
مستقرة عند المستوى	- 2.144415**	- 1.814684	- 2.126483	4.214340	- 6.273358*	- *7.523396	LCPI
مستقرة عند المستوى	- 2.087666**	- 5.081370*	- 4.008002*	8.099714	0.239962	- 3.105072**	LM2
مستقرة عند المستوى	-5.899764*	- 6.184402*	- 6.398637*	2.364488	- 5.896160*	-6.134335*	LTCN

المصدر من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

*معنوية عند المستوى 1%

**معنوية عند المستوى 5%

***معنوية عند المستوى 10%

حيث :

M2: الكتلة النقدية بمفهومها الواسع.

TCN: سعر الصرف الرسمي مقابل الدولار لمتوسط الفترة.

الفصل الثاني: التحليل و القياس

CPI: مؤشر أسعار المستهلك.

من الجدول الذي يمثل اختبار السكون يتضح لنا أن جميع السلاسل الزمنية مستقرة عند المستوى، فوجود الثابت جاءت كل السلاسل مستقرة عند مستوى معنوية 5 % (انظر ملحق رقم 04 ص 45) هذه النتائج تؤكد لنا إمكانية استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لإجراء اختبار التكامل المشترك.

اختبار التكامل المشترك (اختبار الحدود):.

جدول رقم 05 نتائج اختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	21.0634	10%	2.63	3.35
K	9	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
ActualSample Size	28		FiniteSample: n=35	
		10%	2.845	3.623
		5%	3.478	4.335
		1%	4.948	6.028

الفصل الثاني: التحليل و القياس

			FiniteSam ple: n=30	
		10%	2.915	3.695
		5%	3.538	4.428
		1%	5.155	6.265

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات 10 Eviews.

هذا الاختبار نعني به اختبار التكامل المشترك ونستخدمه لتأكيد أو نفي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة من خلال الفرضيتين التاليتين:

- **فرضية العدم:** عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل - قيمة F المحسوبة أقل من القيمة الدنيا لمستوى معنوية معين.
- **الفرضية البديلة:** وجود علاقة توازنية طويلة الأجل قيمة F المحسوبة أعلى من القيمة العليا لمستوى معنوية معين.
- **حالة عدم التأكد:** في حالة وقوع قيمة F المحسوبة بين القيمتين الدنيا والعليا لمستوى معنوية معين.

التحليل:

ونلاحظ من خلال نتائج الموضحة أعلاه أن قيمة F المحسوبة (21,06349) أكبر من الحد الأعلى لمستوى معنوية 5% (3.87) في الفترة محل الدراسة. وعليه نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل - وجود تكامل في فترة الدراسة بين سعر الصرف و العرض النقدي و مؤشر الأسعار .

منهجية تصحيح الخطأ:

نقوم في هذه المرحلة بتقدير معلمات النموذج في الأجل القصير، والنتائج الموضحة في الجدول التالي:
الجدول رقم 06: معلمات النموذج في الأجل القصير

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

الفصل الثاني: التحليل و القياس

		0.09636		
D(LCPI(-1))	0.487060	5	5.054328	0.0001
D(LCPI(-2))	-0.013195	7	0.124645	0.9020
D(LCPI(-3))	0.362636	2	4.507464	0.0002
CointEq(-1)*	-0.440414	2	9.812758	0.0000
R-squared	0.940927	Meandependent var		0.059281
Adjusted R-squared	0.933542	S.D. dependent var		0.063645
S.E. of regression	0.016407	Akaike info criterion		-5.250629
Sumsquaredresidual	0.006461	Schwarz criterion		-5.060314
Log likelihood	77.50881	Hannan-Quinn criter.		-5.192448
Durbin-Watson stat	2.453685			
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EViews 10.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معلمة حد تصحيح الخطأ CointEq(-1) جاءت سالبة ومعنوية في الفترة محل الدراسة عند مستوى معنوية 1 % وهو ما يعني دقة وصحة العلاقة التوازنية الطويلة الأجل فهنا نصحح الخطأ في السنة الأولى بنسبة .44,0414%.

الفصل الثاني: التحليل و القياس

تقدير المعادلات:

الجدول رقم : 07 تقدير معادلة الأجل القصير

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.208218	0.288748	-7.647553	0.0000
LCPI(-1)*	-0.440414	0.054120	-8.137675	0.0000
LM2**	0.115416	0.013560	8.511507	0.0000
LTCN**	0.184999	0.039762	4.652680	0.0001
D(LCPI(-1))	0.487060	0.104145	4.676757	0.0001
D(LCPI(-2))	-0.013195	0.117005	-0.112769	0.9113
D(LCPI(-3))	0.362636	0.096110	3.773154	0.0011

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات 10 EVIEWS

ومنه معادلة الأجل القصير هي كما يلي:

$$D(LCPI) = -2.21 - 0.44*LCPI(-1) + 0.12*LM2** + 0.18*LTCN** + 0.489*D(LCPI(-1)) - 0.013*(LCPI - (0.26*LM2(-1) + 0.42*LTCN(-1) + 0.362636220484*D(LCPI(-3)))$$

حيث:

LCPI : لوغاريتم المؤشر العام للأسعار

LTCP : لوغاريتم سعر الصرف.

LM2 : لوغاريتم الكتلة النقدية.

الفصل الثاني: التحليل و القياس

(-1) LTCP : سعر الصرف المتأخر بفترة واحدة ، (-2)LTCP: سعر الصرف المتأخر بفترتين، (-3) LTCP ، سعر الصرف المتأخر بثلاث فترات .

الشرح: من خلال المعادلة السابقة يمكن القول انخفاض سعر الدينار الجزائري TCN بدينار واحد يرفع مؤشر الأسعار بقيمة 0,18 دينار جزائري، و ارتفاع حجم الكتلة النقدية بدولار واحد يؤدي إلى زيادة قدرها 0.12 دولار في مؤشر الأسعار وعليه نستنتج أن سعر الصرف على علاقة عكسية مع مؤشر الأسعار خلال الفترة (1990-2021) بينما حجم الكتلة النقدية يتناسب طرديا مع مؤشر الأسعار خلال نفس الفترة، وذلك في المدى القصير.

الجدول رقم : 08 تقدير معادلة الأجل الطويل.

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficie	nt Std. Error	t-Statistic	Prob.
	0.26206			
LM2	2	0.015888	16.49429	0.0000
	0.42005			
LTCN	8	0.055039	7.631992	0.0000
	-			
	5.01395			
C	8	0.332095	15.09797	0.0000
<hr/>				
LCPI = 0.2621*LM2 + 0.4201*LTCN -5.0140				
<hr/>				

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات 10 EViews

ومنه معادلة الأجل الطويل هي كما يلي:

$$LCPI = 0.2621*LM2 + 0.4201*LTCN -5.0140$$

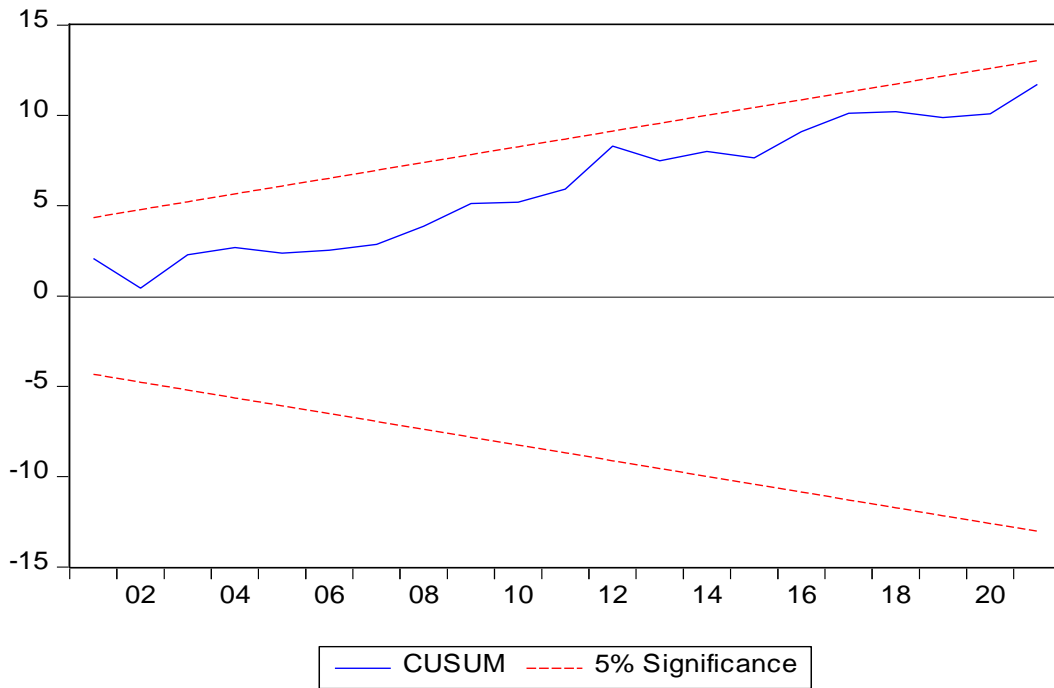
الفصل الثاني: التحليل و القياس

الشرح: نلاحظ كذلك أنمن خلال المعادلة السابقة يمكن القول انخفاض قيمة سعر الدينار TCN بدولار واحد يرفع مؤشر العام الأسعار بقيمة 420058, 0 دولار، وارتفاع الكتلة النقدية بوحدة واحدة يرفع المؤشر العام للأسعار بـ 0,2621 دينار جزائري ، وهو ما يعرف بالتأثير الكبير على الأسعار. ومنه نستنتج أن ارتفاع الأسعار (التضخم) يقابله انخفاض القدرة الشرائية للمستهلك، كما نستنتج كذلك أن التأثير المتوقع لسعر الصرف والكتلة النقدية في الأجل الطويل أكبر منه في الأجل القصير خلال فترة الدراسة.

اختبار الاستقرار الهيكلية للنموذج:

نقول عن المعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة أنها مستقرة هيكلية، إذا كان الشكل البياني لمجموع التراكمي للبواقي محصور داخل الحدود الحرجة لمستوى معنوية 5%، ونطبق ذلك على النموذج المدروس خلال فترة الدراسة نجد ما يلي:

الشكل رقم: 05 المجموع التراكمي للبواقي المتابعة cusum



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات 10 EViews

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن المجموع التراكمي للبواقي محصور بين الحدود الحرجة $-5 < \text{cusum} < 5$ ومنه نستنتج أن المتغيرات مستقرة هيكلية.

الفصل الثاني: التحليل و القياس

اختبارات عدم التجانس التباين:

نستخدم اختبار "بروش-باغان-غودفري" والذي هو "عبارة عن اختبار من نوع "مضاعف لاغرانج (Lagrange Multiplier) "، ويسعى إلى اختبار فرضية التجانس التبايني (NullHypothesis of no Heteroscedasticity) من خلال تقدير نموذج انحداري يدخل فيه مربع البواقي كمتغير تابع وتكون فيه المتغيرات المفسرة هي نفسها تلك التي تم أخذها بعين الاعتبار في النموذج الأصلي (The OriginalModel).

والجدول الموالي يوضح النتائج المتحصل عليها

جدول رقم: 09 اختبار "بروش-باغان-غودفري

	0.22571		
F-statistic	7	Prob. F(6,21)	0.9638
	1.69634	Prob. Chi-	
Obs*R-squared	0	Square(6)	0.9454
Scaledexplained	0.87505	Prob. Chi-	
SS	3	Square(6)	0.9899

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات 10 EIEWS

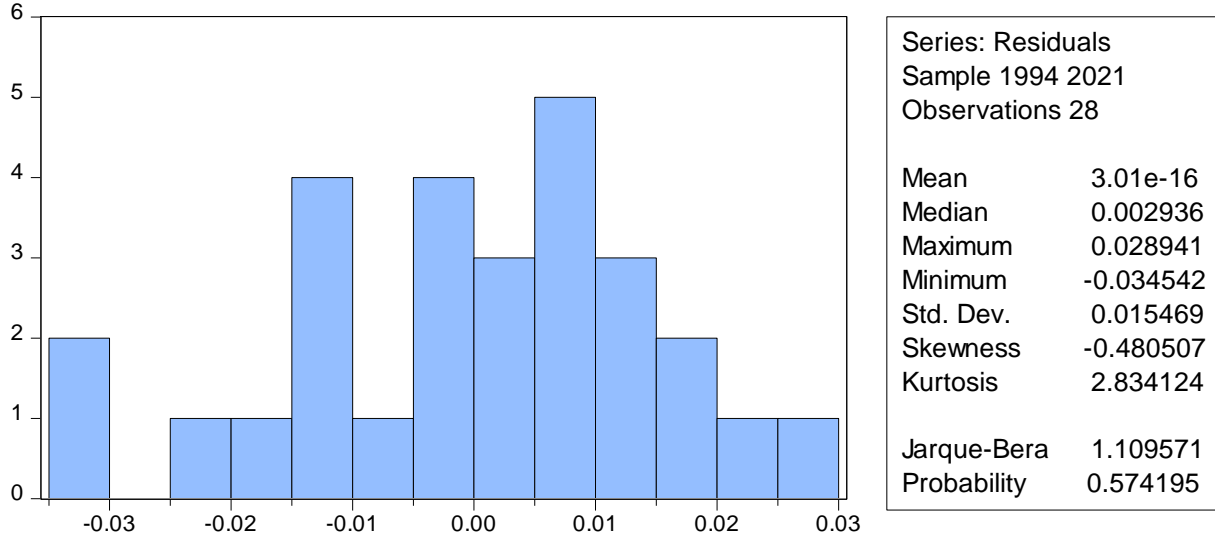
بعد تقدير هذا النموذج المساعد، تم حساب إحصائيات ثلاث، وهي كالتالي :

فيشر (F-Statistic)=09638 أكبر من مستوى معنوية 05 %، معامل التحديد (Coefficient of determination)=0.9454، إحصائية $\chi^2=0.989$ ، بعد مقارنة الإحصائيات الثلاث مع المستوى المعنوية 05 %، نلاحظ أن احتمالاتها جاءت كلها أكبر من 5 %، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي أن هناك تجانس أو ثبات للتباين.

الفصل الثاني: التحليل و القياس

اختبار توزيع الأخطاء العشوائية:

الشكل رقم: 06 اختبار توزيع الأخطاء العشوائية:



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات 10 EViews

بما أن احصائيا $Jarque-Bera = 1,109571$ أكبر من مستوى معنوية 0,05, نقول أن البيانات موزعة طبيعيا.

المطلب الثالث: تحليل وتفسير النتائج

1. التحليل:

من خلال ما سبق ذكره نستنتج أن النموذج صالح للتطبيق والتحليل كونه اجتاز أغلب الاختبارات المعتمدة في منهجية ARDL بنجاح، فمن الناحية الاقتصادية يمكننا القول بأن: من الناحية الإحصائية: تم اختبار معنوية معاملات النموذج فقد اجتاز النموذج كل الاختبارات الإحصائية بنجاح ما يؤهله لاختبارات الدراسة القياسية.

أما من الناحية القياسية: نستخلص أن السلاسل موضوع الدراسة كلها مستقرة عند المستوى $I(0)$ باستخدام اختبارين لجذر الوحدة ADF كما أن النموذج اجتاز الاختبارات.

فنظرا للأوضاع الأمنية التي عاشتها الجزائر خلال فترة التسعينيات أكسبت الاقتصاد الجزائري نوعا من الترهيب لرؤوس الأموال الوافدة مما جعلها تتركز أساسا في القطاع النفطي تحت إجراءات أمنية مشددة، قطاع المحروقات في الجزائر لا يعد من القطاعات الواعدة كونه لا ينقل خبرة أجنبية ولا يوظف عمالة كبيرة بالمقارنة .

الفصل الثاني: التحليل و القياس

كما أن التصنيف المتدني للجزائر في تقرير مناخ الاستثمار بين دول العالم لا يجعلها وجهة محببة لرؤوس الأموال الأجنبية بسبب البيروقراطية والتأجيل المستمر الذي يرغم المستثمرين الأجانب على التخلي عن فكرة الاستثمار في الجزائر.

2-التفسير الاقتصادي:

✓ التفسير الاقتصادي لنتائج التقدير

من خلال النتائج المتوصل إليها نلاحظ ما يلي:

- إشارة الحد الثابت (C_1) المحصل عليها من خلال النموذج موجبة وهو يتفق مع النظرية الاقتصادية.
- بالنسبة لمعامل سعر الصرف الرسمي نلاحظ أن إشارته موجبة وهذا يدل على أن هناك علاقة طردية بين المتغير المستقل (سعر الصرف) والمتغير التابع (مؤشر الأسعار) في الجزائر وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث إذا انخفض سعر الصرف الرسمي بوحدة واحدة فان مؤشر الأسعار سيرتفع ب 0.26 وحدة
- بالنسبة لسعر للكتلة النقدية نلاحظ أن إشارتها موجبة إذ هناك علاقة طردية بين المتغير المستقل M_2 ، والمتغير التابع CPI في الجزائر وهذا ما يتفق مع المنطق الاقتصادي حيث إذا تغير M_2 بوحدة واحدة فان CPI سيتغير 0.42 وحدة إذن لمعامل M_2 معنوية اقتصادية.
- يتضح أن تأثير معاملات الأجل الطويل أقوى منه في الأجل القصير وهذا الأمر مقبول اقتصاديا على اعتبار أن ظهور النتائج يحتاج لفترة من الزمن.

المطلب الرابع : مناقشة وتحليل النتائج

- تشكل كل من السلاسل الزمنية لسعر الصرف الرسمي و العرض النقدي ومؤشر أسعار المستهلك سياقاً عشوائياً مستقر، وظهر اختبار الموسع Fuller Dickey استقرارها عند المستوى وعدم وجود جذر الوحدة.
- من خلال الدراسة تبين أن نماذج $ARDL$ لها القدرة على الكشف وتفسير وجود علاقة بين سلسلتي سعر الصرف و العرض النقدي مع مؤشر الأسعار، تتمثل بأن سعر الصرف و الكتلة النقدية يسببان تغيرات بمؤشر الأسعار المستهلك خلال الفترة (1990-2021) في الأجل القصير والطويل.
- لا يبدي مؤشر أسعار المستهلك استجابة كبيرة عند ارتفاع أسعار الصرف وهذا راجع لأن قيمة العملة مقومة أكثر من قيمتها الحقيقية.

الفصل الثاني: التحليل و القياس

- تغيرات سعر الصرف الرسمي لم تتعكس بشكل كبير على مؤشر أسعار المستهلك خلال الفترة المدروسة، ويرجع السبب إلى السياسات الحكومية وتدخّل الدولة في الواقع الاقتصادي.
- من خلال نتائج التقدير نلاحظ أن العرض النقدي يؤثر على مؤشر الأسعار بصورة أكبر من سعر الصرف الرسمي.
- من بين التغيرات الحاصلة في مؤشر الأسعار تعود لاستخدام سعر الصرف الرسمي بدل سعر الصرف الحقيقي وهذا ما يفسره معامل التحديد، فلو استخدمنا سعر الصرف الحقيقي لربما حصلنا على نتائج أفضل.
- الدعم المقدم من طرف الدولة لبعض المواد الواسعة الاستهلاك يحد من بروز الأثر الأكبر بين مؤشر الأسعار وسعر الصرف.
- إن التقلبات في أسعار المواد الواسعة الاستهلاك ترجع إلى عمليات المضاربة والاحتكار الممارسة من طرف تجار الجملة والتجزئة على حد سواء.
- غياب رقابة الدولة على الأسعار، رغم كل التصريحات الصادرة من طرف وزارة التجارة، وهو ما نلاحظه في الواقع خصوصا في شهر رمضان المبارك، ومواسم الأعياد والمناسبات.
- الاتجاه التدريجي لرفع الدعم عن المواد الأساسية سيوضح لنا بصورة جيدة كيفية تأثير تقلبات أسعار الصرف على المستوى العام.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

يعد سعر الصرف متغير اقتصادي يؤثر ويتأثر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية وهو بمثابة أداة ربط بين الاقتصاد الوطني والعالم الخارجي ، حيث يعد انتقال أثر سعر الصرف من بين الأهداف الرئيسية التي تسعى الدول برمتها إلى التحكم فيه، سواء تلك المتقدمة منها أو النامية ، إذ أن أثر تحركات سعر صرف العملات الأجنبية في دولة ما ينعكس على أسعار السلع والخدمات المحلية في تلك الدولة وهذا ما يجعله يؤثر على مؤشر المستوى العام للأسعار.

تساهم الإيرادات النفطية بالجزء الأكبر من الإيرادات العامة، وهو ما يعني أن أي تقلب في سعر النفط سيكون له تأثيرات معاكسة على الاقتصاد الجزائري، ومن المعلوم أن الجزائر تستورد أغلب احتياجاتها من المواد السلعية وبخاصة الاستهلاكية منها، وبالتالي فإن أي تقلب في سعر الصرف سيكون له انعكاس على أسعار هذه السلع.

ولقد حاولنا في هذه الدراسة بتحليل عامل انتقال سعر الصرف إلى المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)، أين قمنا بتقسيم دراستنا هذه إلى فصلين، حيث نسلط الضوء على التأصيل النظري للعلاقة بين سعر الصرف والمستوى العام للأسعار ، فتناولنا في الفصل الأول الدراسات الأدبية تحدثنا فيها عن سعر الصرف باعتباره عدد الوحدات النقدية التي يتم استبدالها للحصول على عملة دولة أخرى في مكان ما يسمى سوق الصرف تتم فيه تبادل العملات الأجنبية ولا يوجد مكان محدد لهذه الأسواق، بالإضافة إلى مؤشر الأسعار ، الذي يعرف بأنه متوسط تغيرات الأسعار وهو كميات من السلع بالمقارنة مع فترة زمنية معينة أو مع سوق معينة تعتبر أساس المقارنة ، أما في الفصل الثاني استعرضنا من خلالها الدراسة القياسية للفترة بمفهومها التحليل والقياس لسعر الصرف الذي يعتبر أداة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي كونه يعبر عن قوة المؤشرات الاقتصادية ، ومن هنا يتضح وزنه ومكانته في التأثير على وضعية العديد من المتغيرات الاقتصادية وعلى رأسها مؤشرات الأسعار.

نتائج الدراسة :

- * إن السلاسل الزمنية الخاصة بمؤشر الأسعار وسعر الصرف هي سلاسل مستقرة .
- * سعر الصرف لا يؤثر بصورة كبيرة على مؤشر الأسعار وهذا راجع إلى سياسة الدعم الحكومي المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية.
- * وجود تكامل مشترك في فترة الدراسة بين سعر الصرف والعرض النقدي ومؤشر الأسعار .
- * وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف والمستوى العام للأسعار .
- * وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف ومؤشر الأسعار في الأجل القصير خلال فترة الدراسة.

* حجم الكتلة النقدية يتناسب طرديا مع مؤشر الأسعار في الأجل الطويل خلال فترة الدراسة.

* عرف المؤشر العام للأسعار ارتفاعا متواصلا خلال فترة الدراسة.

* متغيرات الدراسة المستقرة هيكليا.

رغم سعينا بالإلمام بكل جوانب الموضوع إلا أننا ندرك أن هناك بعض القصور والنقائص وعليه يمكن تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات كالآتي:

- دراسة تهتم بأثر السياسة المالية على المستوى العام للأسعار من خلال استخدام طرق التحليل والقياس.
- دراسة تبين أثر النمو في مداخيل النفط على المستوى العام للأسعار في المنظور القياسي.
- دراسة قياسية حول العلاقة الاقتصادية بين التضخم والمستوى العام للأسعار.
- أثر تقلبات سعر الصرف على حساب رأس المال.
- أثر تقلبات أسعار النفط في تحديد سعر صرف الدينار الجزائري.
- أثر تقلبات سعر صرف الدولار على التجارة الخارجية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

- 01- السيد متولي عبدالقادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر ناشرون و موزعون ،عمان ،الطبعة الأولى، 2010.
- 02- شمعون شمعون- البورصة (بورصة الجزائر)، دار الأطلس للنشر والتوزيع 1994 .
- 03- الطاهر لطرش- تقنيات البنوك- ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر (2005) الطبعة الخامسة.
- 04- عبد المجيد قدي- المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية- ديوان المطبوعات الجامعية .الجزائر . 2004/2003 .
- 05- محمود حميدات - مدخل للتحليل النقدي - ديوان المطبوعات الجامعية .الجزائر 1966 .

ثانياً: الرسائل والمذكرات

- 01- حاتم فاعور الهنداوي ،ميكانيكية انتقال الأثر النقدي في الاقتصاد الأردني ، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد ، جامعة الأردن ، 2001.
- 02- حسين وشادي نور الدين، "أثر تقلبات سعر الصرف على بعض المؤشرات الاقتصاد الكلي (دراسة قياسية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990 - 2015))"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة، ص 32- 33- 34.
- 03- شلوفي عمير، التضخم والنمو الاقتصادي تقدير عتبة التضخم دراسة قياسية مقارنة لدول الغرب العربي 1980-2014، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة تلمسان 2018 - 2017 .
- 04- قادوس مقداد عبد الجبار حامد ، إختيار نظام الصرف الأمتل للدينار الأردني ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الإقتصادية والمالية ، جامعة الأردن، 1999.
- 05- مشهور هزلول بربور ، العوامل المؤثرة في إنتقال أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن 1985-2006 ، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية ، تخصص مصارف ، جامعة الأردن 2008.

ثالثاً: المقالات والمجلات

- 01- سحاب الصمادي، أحمد ملاوي، أثر الضرائب الحكومية على أداء بورصة عمان، مجلة المنارة، المجلد 22، العدد 2، 2016.

02- صديقي عبد الكريم، دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على مؤشر الأسعار في الجزائر، مجلة الحوار الفكري، تلمسان، 2017.

رابعا : قائمة المراجع باللغة الأجنبية

01. Thérèse Laflèche, **The impact of exchange rate movements on consumer prices**, the article, Bank of Canada Review
02. Koray Alper September 2003, "**EXChange rate pass-through to domestic prices in Turkish economy**" -middle east technical university, p6.
03. Jonathan McCarthy, November 1999, '**Pass-Through Of Exchange Rates And Import Prices To Domestic Inflation In Some Industrialised Economies**', Bank For International Settlements Working Papers, No.79
04. MILET Obravich, « **Les effets de la dévaluation française de 1958** » les aides d'organisations paris 1970.
05. Dominique Plihon « **les taux de change** » édition, la découverte, paris 1991

خامسا: مواقع الانترنت

1. <http://www.bank-of-algeria.dz> (01/04/2022 21:05).
2. <http://www.ons.dz/> (11/04/2022 15:23).
3. <http://www.radioalgerie.dz/?p=2446> (11/04/2022 16:06).

الملاحق

1/ مؤشر أسعار المستهلك.

NullHypothesis: LCPI has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.523396	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.661661	
5% level	-2.960411	
10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

NullHypothesis: LCPI has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.273358	0.0001
Test critical values: 1% level	-4.284580	
5% level	-3.562882	
10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

NullHypothesis: LCPI has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	4.214340	1.0000
Test critical values: 1% level	-2.641672	
5% level	-1.952066	
10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

NullHypothesis: D(LCPI) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.126483	0.2362
Test critical values: 1% level	-3.670170	
5% level	-2.963972	
10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

NullHypothesis: D(LCPI) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.814684	0.6723
Test critical values: 1% level	-4.296729	
5% level	-3.568379	
10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

NullHypothesis: D(LCPI) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.144415	0.0328
Test critical values: 1% level	-2.644302	
5% level	-1.952473	
10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

12 عرض النقد.

NullHypothesis: LM2 has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.105072	0.0365
Test critical values: 1% level	-3.661661	
5% level	-2.960411	
10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

NullHypothesis: LM2 has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.239962	0.9973
Test critical values: 1% level	-4.284580	
5% level	-3.562882	
10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

NullHypothesis: LM2 has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	8.099714	1.0000
Test critical values:		
1% level	-2.641672	
5% level	-1.952066	
10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

NullHypothesis: D(LM2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.008002	0.0043
Test critical values:		
1% level	-3.670170	
5% level	-2.963972	
10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

NullHypothesis: D(LM2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.081370	0.0015
Test critical values:		
1% level	-4.296729	
5% level	-3.568379	
10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

NullHypothesis: D(LM2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.087666	0.0373
Test critical values:		
1% level	-2.644302	
5% level	-1.952473	
10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

NullHypothesis: LTCN has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.134335	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.661661	
5% level	-2.960411	

3/ سعر الصرف

10% level -2.619160

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

NullHypothesis: LTCN has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.896160	0.0002
Test critical values: 1% level	-4.284580	
5% level	-3.562882	
10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

NullHypothesis: LTCN has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	2.364488	0.9944
Test critical values: 1% level	-2.641672	
5% level	-1.952066	
10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

NullHypothesis: D(LTCN) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.398637	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.670170	
5% level	-2.963972	
10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

NullHypothesis: D(LTCN) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.184402	0.0001
Test critical values: 1% level	-4.296729	
5% level	-3.568379	
10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

NullHypothesis: D(LTCN) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.899764	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.644302	
5% level	-1.952473	
10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملخص :

يتناول هذا البحث قياس عامل انتقال سعر الصرف على المستوى العام للأسعار، من خلال تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (1990-2021)، معبرا عنه بمؤشر أسعار المستهلك وذلك بغية تحديد العوامل المؤثرة فيه ومدى استجابة انتقالها إلى مؤشر الأسعار.

لتحقيق هذه الدراسة استخدمنا نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، وهو نموذج يعطي أفضل النتائج للمعاملات طويلة الأجل ويمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع (TCN) سعر الصرف الرسمي والمتغيرات المفسرة ((CPI) مؤشر أسعار المستهلك، M2 الكتلة النقدية).

وقد توصلنا في هذا البحث إلى أن سعر الصرف يؤثر على مؤشر الاسعار ، أي انخفاضه يرفع من المؤشر (علاقة عكسية).

الكلمات المفتاحية : سعر الصرف ، نموذج ARDL، مؤشر الأسعار ،الكتلة النقدية، استقرارية السلاسل.

Summary:

This research deals with the measurement of the exchange rate transmission factor at the general level of prices, through the fluctuations of the Algerian dinar exchange rate during the period (1990–2021), expressed in the consumer price index, in order to determine the factors affecting it and the response of its transmission to the price index.

To achieve this study, we used an autoregressive distributed lag model (ARDL), which is a model that gives the best results for long–term parameters and enables us to separate the effects of the short–term from the long–term. (CPI) Consumer Price Index, M2 Money Mass).

In this research, we have concluded that the exchange rate affects the price index, i.e. its decrease increases the index (an inverse relationship).